

الصندوق العربي للطاقة
The Arab
Energy Fund
A Multilateral Impact Institution

صناعة الأثر عبر قطاع الطاقة



تقرير الأثر والاستدامة
لعام 2025

جدول المحتويات

حول هذا التقرير

نطاق التقرير	06	مسؤولية مجلس الإدارة	08
الأطر المعتمدة في إعداد التقرير	07	الملاحظات	08
التحقق من البيانات والبيانات الاستشرافية	08		

كلمة الرئيس التنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

عن الصندوق العربي للطاقة

لمحة عن الصندوق	18	البصمة العالمية	22
خدماتنا	19	التصنيفات الائتمانية	22
المساهمون	20		

مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة

حوكمة الاستدامة	30	تقييم الأثر على مستوى المؤسسة	37
استراتيجية الاستدامة	32	تطوير القطاعات الجديدة	40
تقييم الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة	34		

المرونة المالية والحوكمة

حوكمة الشركات	45	الوصول إلى رأس المال	60
أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	50	البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات	61
إدارة المخاطر النظامية والأزمات	58		

الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية

ممارسات التوظيف والرفاه	66	التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء	81
تنمية رأس المال البشري	76		

الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول

انبعاثات الغازات الدفيئة	89	التمويل الأخضر والاعتبارات القطاعية	94
مجموعة أدوات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ	92		

الملاحق والفهارس

الملحق: إشراك أصحاب المصلحة	98	دليل متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (CBB)	112
فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)	99		

رصد الأثر الملموس للطاقة



حول هذا
التقرير

01

حول هذا التقرير

يُقدّم الصندوق العربي للطاقة (الصندوق) تقرير الأثر والاستدامة لعام 2025، مسلطًا الضوء على أدائه في الموضوعات الجوهرية المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ونهجه في مجال الاستدامة، والأثر الذي يُحدثه عبر محفظته. ولتكوين صورة متكاملة عن المعلومات المالية والمعلومات المرتبطة بالاستدامة، ينبغي قراءة هذا التقرير إلى جانب التقرير السنوي لعام 2025 وتقرير التمويل الأخضر لعام 2025.

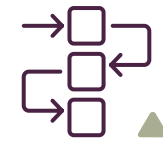
نطاق التقرير



يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

ويمتد نطاق التقرير ليشمل الكيانات التشغيلية التابعة للصندوق العربي للطاقة، بما في ذلك مقره الرئيسي في الرياض وفرعه المصرفي في البحرين. وتُستثنى من هذا النطاق الشركات التابعة، بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة وصندوق استثماري مغلق، والمدرجة ضمن القوائم المالية الموحدة لعام 2025، لعدم امتلاكها أي بصمة تشغيلية.

الأطر المعتمدة في إعداد التقرير



أُعِدَّ هذا التقرير وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، بما في ذلك معايير البنوك المركزية الإقليمية. ويطبق الصندوق هذه المعايير طوعًا، بما يجسد التزامه بالشفافية واتباع الممارسات المعترف بها في إعداد تقارير الأثر والاستدامة.

كما يبرز التقرير مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع تقييم الأثر على مستوى المؤسسة لدى الصندوق العربي للطاقة.

وفي سياق نهجه القائم على الشفافية، يواصل الصندوق الإفصاح طوعًا، مرة واحدة سنويًا على الأقل، عن أنشطته التمويلية والاستثمارية المرتبطة بالاستدامة وما يحرزه من تقدم في هذا المجال، من خلال موقعه الإلكتروني وتقاريره السنوية، بما يتيح لأصحاب المصلحة متابعة مستجدات أدائه. واعتبارًا من العام المقبل، سيُدمج تقرير الأثر والاستدامة ضمن التقرير السنوي للصندوق، في خطوة تعزز تكامل الإفصاحات المؤسسية والإفصاحات المرتبطة بالاستدامة ضمن إطار أكثر شمولًا. وسيواصل الصندوق مراجعة معايير وأطر إعداد التقارير وتطويرها بما يواكب تطور المتطلبات التنظيمية وتوقعات القطاع.

ويتضمن الملحق فهارس تُبيّن مواءمة الإفصاحات مع أطر العمل ذات الصلة.





التحقق من البيانات والبيانات الاستشرافية

يلتزم الصندوق العربي للطاقة بالشفافية والدقة في جميع إفصاحاته العامة. وقد خضعت البيانات الواردة في هذا التقرير لإجراءات تحقق داخلية ومراجعة من الإدارات المعنية. ويواصل الصندوق تقييم فرص لتعزيز موثوقية إفصاحات الاستدامة والارتقاء بمستوى التأكد المرتبط بها تدريجيًا.

قد يرد في هذا التقرير عدد من البيانات الاستشرافية المبنية على المعلومات المتاحة حاليًا، وعلى تقديرات مرتبطة بالأحداث والتطورات المستقبلية. وتخضع هذه البيانات، بطبيعتها، لمخاطر وأوجه عدم يقين، بما في ذلك تغير الأوضاع الاقتصادية، وتطورات الأسواق وأسواق رأس المال، والبيئات التنظيمية، إلى جانب عوامل خارجية أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج أو الآثار الفعلية، بصورة جوهرية، عن تلك التي تشير إليها هذه البيانات صراحةً أو ضمناً.

ومع أن الصندوق يرى أن هذه التقديرات معقولة في تاريخ النشر، فإنه لا يقدم أي إقرار أو ضمان بشأن دقتها أو اكتمالها أو استمرار صلاحيتها. كما لا يلتزم الصندوق بنشر أي تحديث أو تعديل لهذه البيانات الاستشرافية، إلا في الحدود التي تقتضيها القوانين والأنظمة المعمول بها.

مسؤولية مجلس الإدارة



يضطلع مجلس الإدارة بدور الإشراف العام على موضوعات الأثر والاستدامة. وفي إطار عمليات الحوكمة المعتمدة، قُوّضت إلى الرئيس التنفيذي والإدارة العليا والإدارات الداخلية المعنية مهمة إعداد هذا التقرير وعرضه بصورة عادلة.

الملاحظات

يرحب الصندوق بما يرد من ملاحظات تساهم في تطوير التقارير الخاصة بالأثر والاستدامة، ويدعو القراء إلى مشاركة تعليقاتهم ومقترحاتهم عبر القنوات الموضحة أدناه.

▲ نقطة التواصل | فريق الاستدامة

▲ البريد الإلكتروني | sustainability@taef.com

نمضي في رسالتنا قدماً



كلمة الرئيس
التنفيذي

02

كلمة الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أضع بين أيديكم تقرير الأثر والاستدامة لعام 2025 للصندوق العربي للطاقة،

والذي يعكس محطة جديدة في مسيرة الصندوق نحو صناعة الأثر وترسيخ الاستدامة. ويبرز التقرير التطور المستمر في نهجنا لإحداث أثر ملموس، من خلال ركائز الاستدامة الثلاث: الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول، والأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية، والمرونة المالية والحوكمة. وبصفتنا مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تُعنى بإحداث الأثر في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نواصل دعم منظومة القطاع من خلال حشد رأس المال وتوجيهه إلى مشاريع تعزز أمن الطاقة واستدامتها، وتواكب التحول المتسارع في سلسلة القيمة، لتشمل الطاقة التقليدية والحلول الجديدة على حدٍ سواء.

وقد دخلنا مرحلة أكثر نضجًا في مسيرة الأثر والاستدامة؛ حيث نعمل من خلالها على إحكام هيكله إفصاحاتنا وتعزيز اتساقها، بما يرسخ منظورًا مؤسسيًا أوسع لإحداث الأثر. وتقوم هذه المرحلة على إفصاحات أوسع نطاقًا وأكثر انتظامًا، يدعمها إشراف راسخ ضمن إطار الحوكمة.

وكان إطلاق تقييم الأثر على مستوى المؤسسة من أبرز محطات هذه الرحلة، إذ أتاح لنا تقييم وقياس الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للأنشطة التمويلية والاستثمارية للصندوق. فمن خلال هذا التقييم، بات لدى الصندوق أساس مرجعي يمكن البناء عليه لمتابعة تطور الأثر عامًا بعد عام، بما يعكس مرحلة أكثر تقدمًا في مسيرته كمؤسسة تُعنى بإحداث الأثر. كما أسهمت مواءمة مؤشرات الأثر لدى الصندوق مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في إظهار المجالات

التي تسهم من خلالها أنشطة الصندوق في دعم التنمية المستدامة بصورة أوضح.

وخلال العام، استكمل الصندوق تطوير مجموعة أدوات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ، بما يعزز قدرته على إجراء أبحاث وتحليلات داخلية أكثر عمقًا لهذه الاعتبارات في قطاع الطاقة. وفي مرحلتها الحالية، توفر هذه المجموعة أساسًا أوليًا لفهم مستويات التعرض الرئيسية ورصد الاتجاهات ذات الصلة، تمهيدًا لتعميمها في عام 2026 على مختلف قطاعات الأعمال. ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم في بناء سجل بيانات أكثر اتساقًا، وتوفير رؤى أدق تدعم تطور نهجنا في مجال الاستدامة.

وعلى مسار مواز، شكّل برنامج التمويل الأخضر أداة مهمة لتوجيه رأس المال نحو مشاريع نوعية في مجالات مثل الاقتصاد الدائري ومصادر الطاقة المتجددة، مستفيدًا من متحصلات إصدارات السندات الخضراء وأنشطة التمويل المرتبطة بها. ومن خلال هذا البرنامج، نواصل تحويل التزامنا بالاستدامة إلى أثر بيئي واجتماعي واقتصادي ملموس في المنطقة.

وعلى صعيد رأس المال البشري، واصلنا خلال العام ترسيخ الاستثمار في موظفينا وثقافتنا المؤسسية من خلال مبادرات نوعية شملت إطلاق برنامج LEAD للتعاقب الوظيفي، وبرنامج STEP المخصص للكفاءات عالية الإمكانات. كما بدأنا تنفيذ برنامج الإعاره والذي يستهدف المواهب الإقليمية، بما يفتح المجال لبناء خبرات دولية أوسع ويعزز التعاون بين الدول الأعضاء. ومن خلال هذه المبادرات، نمضي في بناء مسارات قيادية أكثر قوة، وتطوير قوى عاملة عالية الأداء وأكثر استعدادًا للمستقبل.

وشكّل عام 2025 محطة مهمة في مسيرة الصندوق العربي للطاقة، إذ احتفى بمرور خمسين عامًا على بدء عملياته، مستحضراً خمسة عقود من الشراكة مع الدول الأعضاء، ومجددًا التزامه بدعم قطاع الطاقة في المنطقة. وفي إطار هذه المناسبة، كشف الصندوق رسميًا عن هويته المؤسسية الجديدة، بما يعزز مكانته كمؤسسة تتطلع إلى المستقبل وتسعى إلى توجيه استثمارات مؤثرة في مختلف أنحاء المنطقة.

وتضع هذه الجهود، في مجملها، الصندوق العربي للطاقة أمام مرحلة أكثر رسوخًا في قدراته المؤسسية، وأكثر اتساقًا مع طموحه في صناعة أثر أوسع وترسيخ الاستدامة في أعماله. فقد جمعنا خلال العام بين توسيع حضورنا الإقليمي، وتعزيز قدرتنا على قياس الأثر، والحفاظ على أطر عمل قوية للحوكمة وإدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ، إلى جانب مواصلة تمويل المشاريع الخضراء والاستثمار في كفاءاتنا البشرية. ومن خلال ذلك، نبقى في موقع يؤهلنا لمواكبة التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة في المنطقة ودعمها.

وفي المرحلة المقبلة، سنواصل البناء على هذا الزخم، والعمل مع دولنا الأعضاء وشركائنا على توجيه رأس المال، ودعم الابتكار، والإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



خالد علي الرويع
الرئيس التنفيذي

خمسة عقود من الشراكات الداعمة للطاقة



عن الصندوق
العربي للطاقة

03

عن الصندوق العربي للطاقة

الصندوق العربي للطاقة (الصندوق) هو مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تُعنى بإحداث الأثر في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس الصندوق بمبادرة من عشر دول عربية مصدرة للنفط، وبدأ عملياته في عام 1975.

وتتمثل مهمة الصندوق في دعم منظومة قطاع الطاقة من خلال حلول تمويلية واستثمارية تُسهم في تحقيق أمن الطاقة واستدامتها، وتطوير سلاسل القيمة والخدمات المحلية في المنطقة. ويُحدث الصندوق أثرًا ملموسًا من خلال الإسهام في الازدهار الاقتصادي، وتمكين المجتمعات المحلية عبر تطوير الكفاءات ونشر المعرفة.

وكان الصندوق قد انطلق سابقًا تحت اسم الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، قبل أن يعتمد في عام 2023 اسمه الحالي، الصندوق العربي للطاقة، بما يعكس اتساع دوره ضمن منظومة قطاع الطاقة وتطورها. وقد شكّلت هذه الخطوة محطة مهمة في مسيرة الصندوق، ورشّخت مكانته كمستثمر رائد يُعنى بإحداث أثر في قطاع الطاقة في المنطقة.

ويتخذ الصندوق من مدينة الرياض مقرًا رئيسيًا له، ويمارس أعماله كذلك من خلال فروع المصرفي في مملكة البحرين. ويستند الصندوق في أداء دوره إلى إطار متعدد الأطراف تدعمه الدول الأعضاء، وإلى حوكمة راسخة وقاعدة رأسمالية

قوية وخبرة متخصصة في قطاع الطاقة. ومن خلال هذه المقومات، يواصل الصندوق حشد رأس المال وتوجيهه نحو دعم مستقبل أكثر أمنًا ومرونة لقطاع الطاقة في المنطقة.

ومنذ تأسيسه، رشّخ الصندوق مكانته كإحدى المؤسسات المالية متعددة الأطراف الرائدة في المنطقة، ليبلغ إجمالي أصوله 13.4 مليار دولار أمريكي بنهاية السنة المالية 2025.

وشكّل عام 2025 محطة بارزة في مسيرة الصندوق العربي للطاقة، مع احتفائه بمرور خمسين عامًا على بدء عملياته. وتختزل هذه المناسبة خمسة عقود من الشراكة مع الدول

الأعضاء، وحشد رأس المال، ودعم تطور قطاع الطاقة في المنطقة. ومع انتقاله إلى فصل جديد من مسيرته، يواصل الصندوق العمل على تعظيم أثره، وترسيخ مرونته المالية، ودعم مرونة منظومة قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المدى الطويل.

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مسيرة الصندوق العربي للطاقة وأبرز محطاته، يمكن الرجوع إلى التقرير السنوي.



لمحة عن الصندوق

- بدأ عملياته في عام 1975⁽¹⁾
- يقع مقره الرئيسي في الرياض، المملكة العربية السعودية
- مملوك من عشر دول أعضاء
- يبلغ إجمالي أصوله 13.4 مليار دولار أمريكي
- تمتد بصمته العالمية إلى أكثر من 35 دولة
- عضو في الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)

الرؤية



أن نكون الصندوق الرائد والمؤثر في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الرسالة



نسعى إلى دعم منظومة قطاع الطاقة بحلول تمويلية واستثمارية مُبتكرة، تضمن أمن واستدامة الطاقة، وتطور سلاسل القيمة المحلية والخدمات، وتساهم في دفع عجلة الازدهار الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تنمية المواهب وتعزيز المعرفة.

(1) تأسس في عام 1974 وبدأ عملياته في عام 1975

خدماتنا

يوفر الصندوق العربي للطاقة حلولاً تمويلية متكاملة على امتداد سلسلة القيمة في قطاع الطاقة، ويعمل مع شركاء أعمال رئيسيين من القطاعين العام والخاص في أكثر من 35 سوقاً.

وفي هذا الإطار، يقدم الصندوق خدمات مالية متخصصة تشمل التمويل المهيكل وخدمات الاستشارات المالية المرتبطة بها، بما يدعم قدرته على صناعة الأثر عبر مختلف أنشطته. وتنسجم هذه الخدمات مع رؤيته في أن يكون الصندوق الرائد والمؤثر في قطاع الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قطاعات الأعمال

تمويل الشركات

يوفر قطاع تمويل الشركات حلولاً واسعة في مجال التمويل المهيكل، تشمل التمويل التقليدي والتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال أدوات ممولّة وغير ممولّة. ويسهم هذا القطاع في دعم مشاريع البنية التحتية للطاقة، وتمكين حركة التجارة عبر الأسواق الإقليمية والعالمية.

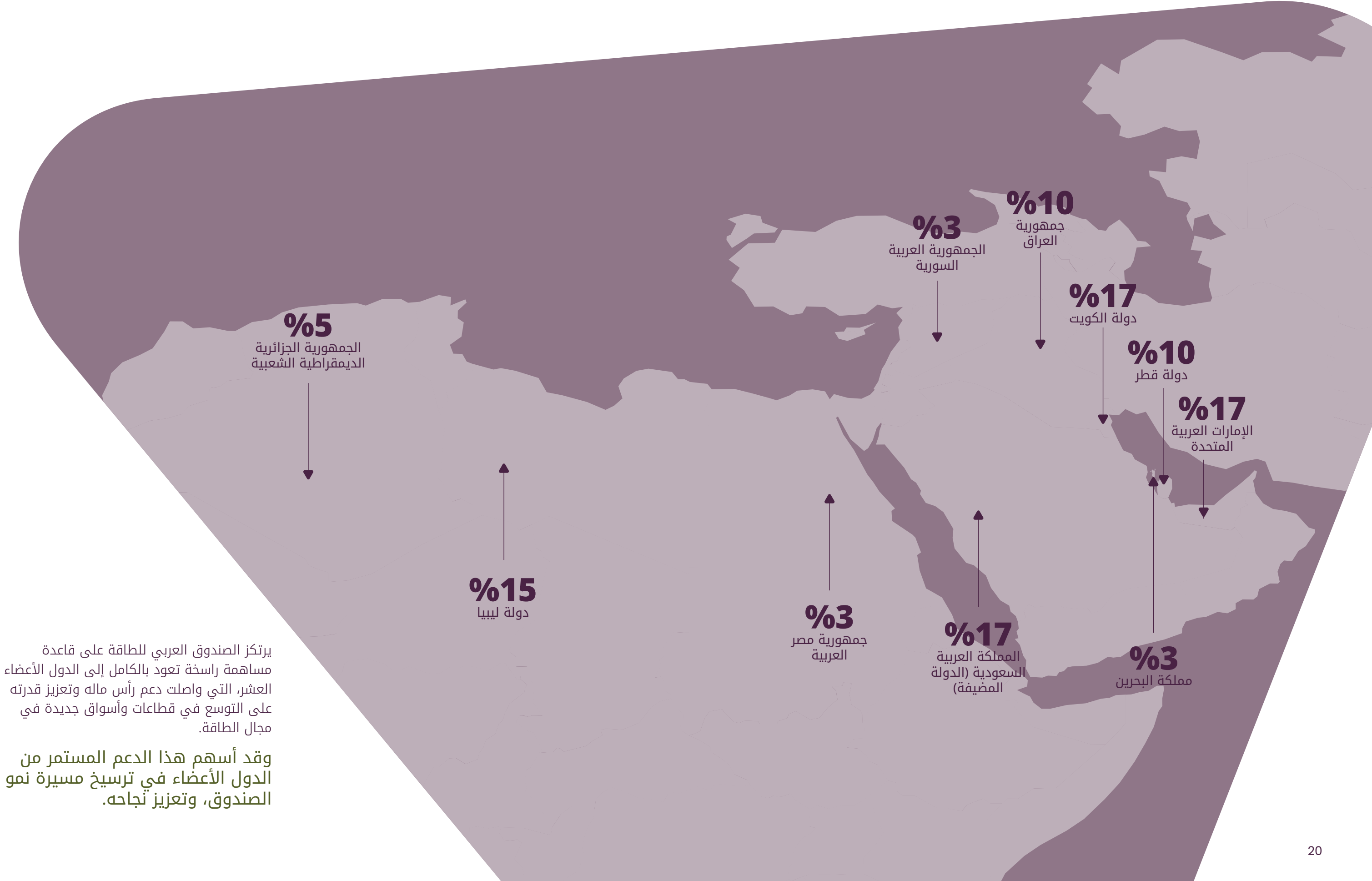
الاستثمارات والشراكات

يستثمر الصندوق بشكل استراتيجي جزءاً من رأس ماله في استثمارات مباشرة في الشركات، وكذلك في استثمارات غير مباشرة في الصناديق الاستثمارية العالمية، مما يخلق قيمة مضافة وطويلة الأجل، ويعزز نمو قطاع الطاقة في المنطقة، ويُرسّخ الشراكات الاستراتيجية إقليمياً وعالمياً.

الخزينة وأسواق رأس المال

يتولى هذا القطاع إدارة السيولة، وهيكل رأس المال، وتحسين العوائد من خلال الاستثمار في أصول سائلة عالية الجودة، كما يساهم بشكل مستمر في تحسين تكلفة التمويل، ويسعى لتنمية مصادر التمويل وتنويعها.

المساهمون



يرتكز الصندوق العربي للطاقة على قاعدة مساهمة راسخة تعود بالكامل إلى الدول الأعضاء العشر، التي واصلت دعم رأس ماله وتعزيز قدرته على التوسع في قطاعات وأسواق جديدة في مجال الطاقة.

وقد أسهم هذا الدعم المستمر من الدول الأعضاء في ترسيخ مسيرة نمو الصندوق، وتعزيز نجاحه.

البصمة العالمية

تمتد البصمة العالمية للصندوق العربي للطاقة عبر أكثر من 35 دولة، ضمن شبكة دولية واسعة من الشركاء في القطاعين العام والخاص. وتعكس هذه الشبكة الدور الذي رتبته الصندوق في حشد رأس المال والخبرات وتوجيههما لخدمة منظومة قطاع الطاقة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ويدعم الصندوق من خلال هذه الشراكات مشاريع تُسهم في تعزيز منظومات الطاقة، وترسيخ المرونة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، ودفع عجلة التنمية المستدامة في الدول الأعضاء والأسواق الأوسع التي يعمل معها.

التصنيفات الائتمانية

واصل الصندوق العربي للطاقة بنهاية عام 2025 ترسيخ مكانته الائتمانية، محتفظاً بتصنيفات طويلة الأجل قوية لدى كبرى وكالات التصنيف الدولية. وجاءت التصنيفات كما في 31 ديسمبر 2025 على النحو التالي:

▶ ستاندرد آند بورز - "AA-" / نظرة مستقبلية مستقرة

▶ موديز - "Aa2" / نظرة مستقبلية مستقرة

▶ فيتش - "AA+" / نظرة مستقبلية مستقرة

وتدعم هذه التصنيفات قدرة الصندوق على الوصول إلى رأس المال وجمع التمويل بكفاءة في أسواق رأس المال الدولية. كما تعكس المقومات التي يقوم عليها مركزه الائتماني، وفي مقدمتها قاعدة رأسمالية قوية، ودعم راسخ من الدول الأعضاء، ومتانة أطر الحوكمة وإدارة المخاطر، إلى جانب الانضباط المالي الذي يعزز المرونة المالية للصندوق.

تعزير أسس الأثر



مسيرة الاستدامة
في الصندوق
العربي للطاقة

مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة

تدخل مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة مرحلة جديدة، تستند إلى إطار حوكمة متين، وتقوم على توسيع نطاق الإفصاحات وتعزيز اتساقها.



حوكمة الاستدامة

تستند حوكمة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة إلى إطار منظم ومتعدد المستويات، يضع الإشراف على الموضوعات المرتبطة بالاستدامة ضمن هيكل حوكمة واضح على مستوى الصندوق.

ومن خلال هذا الإطار، تتوزع الأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات التشغيلية، بما يدعم المساءلة والشفافية والتنفيذ الفاعل لاستراتيجية الاستدامة. ويمارس الصندوق الرقابة على الاستدامة عبر ثلاثة مستويات.

على مستوى مجلس الإدارة

دخلت الهيكلية المحدثة للجان مجلس الإدارة حيز التنفيذ في عام 2025، استكمالاً لمراجعة هياكل الحوكمة التي أُجريت في العام السابق. حيث أعيدت هيكلة لجنة التدقيق والمخاطر السابقة المنبثقة عن مجلس الإدارة، بصيغتها السابقة، إلى لجتين مستقلتين: لجنة التدقيق والامتثال (ACC) ولجنة المخاطر والاستدامة (RSC).

وتتولى لجنة المخاطر والاستدامة الإشراف على تقارير الأثر والاستدامة والسياسات ذات الصلة، إلى جانب إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ. وبذلك، أصبحت المخاطر والفرص المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخ خاضعة لإشراف مجلس الإدارة، ضمن إطار يعزز المساءلة ويربط اعتبارات الاستدامة بإدارة المخاطر والأولويات الاستراتيجية للصندوق.

كما تقع استراتيجية الاستدامة ضمن نطاق إشراف اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة (BEC)، باعتبارها جزءاً من إشرافها على الاستراتيجية المؤسسية الشاملة للصندوق.

على المستوى التنفيذي

تتولى لجنة الاستدامة، برئاسة الرئيس التنفيذي، متابعة تنفيذ استراتيجية الاستدامة على مستوى الإدارة التنفيذية. وتشمل مهام اللجنة الإشراف على مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ، وإدارة تخصيص التمويل للمشاريع الخضراء، وضمان المواءمة مع مبادئ التمويل المستدام ومعايير الإفصاح.

على المستوى التشغيلي

تُعد الاستدامة، على المستوى التشغيلي، وظيفة استراتيجية أساسية ضمن نطاق إشراف إدارة الاستراتيجية. ويتوزع تنفيذ استراتيجية الاستدامة الخاصة بالصندوق بين إدارة الاستراتيجية وإدارة المخاطر وقطاعات الأعمال.

ويتيح هذا النموذج اللامركزي الاستفادة من خبرات كل جهة ضمن إطار تعاوني يدعم مراعاة اعتبارات الاستدامة على مستوى الصندوق. كما يخضع الهيكل للمراجعة الدورية لضمان التنسيق الفاعل والتوزيع الأمثل للمسؤوليات.



استراتيجية الاستدامة

تستند استراتيجية الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة إلى دوره كمؤسسة مالية تنمية متعددة الأطراف تُعنى بإحداث الأثر في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتحدد الإطار الذي يوجه نهجه في هذا المجال.

ومع تطور هذا النهج، انتقل الصندوق إلى مرحلة أكثر نضجاً في هيكله إفصاحاته وتعزيز اتساقها، بما يرسخ منظوراً أوسع للأثر على مستوى المؤسسة. وتقوم هذه المرحلة على إفصاحات أشمل وأكثر انتظاماً، يدعمها إشراف حوكمي متين.

وخلال عام 2025، أعاد الصندوق تنظيم الجوانب الرئيسية من إطار عمل سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن تقرير الأثر والاستدامة، بما يرسخ نهجاً موحداً وأكثر انسيابية في إدارة الاستدامة عبر أنشطته وإفصاحاته. وفي ضوء هذا التطور، لم يعد إطار عمل سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة يصدر كوثيقة مستقلة.

وعلى مستوى قياس الأثر، وسّع الصندوق منهجياته المطبقة على المحفظة من خلال إدخال مؤشرات أثر إضافية تعزز الشفافية حول الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي. وشمل ذلك أيضاً مواءمة مؤشرات الأثر مع أهداف التنمية المستدامة.

كما استكمل الصندوق، على مستوى قطاعات الأعمال، تطوير مجموعة أدوات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ، بما يدعم البحث الداخلي ويوفر رؤى تحليلية حول الموضوعات المرتبطة بالاستدامة. وترد تفاصيل إضافية في قسمي تقييم الأثر على مستوى المؤسسة ومجموعة أدوات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ.



أبرز محطات عام 2025

على مستوى الصندوق

وسّع الصندوق منهجيته في قياس الأثر من خلال إدخال مؤشرات أثر علي مستوى المؤسسة، بما يعزز الشفافية حول النتائج البيئية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الأثر الذي يتم قياسه ضمن محفظة التمويل الأخضر. كما جرت مواءمة هذه المؤشرات مع **أهداف التنمية المستدامة**، بما يوفر وضوحًا أكبر حول مساهمة الصندوق في تحقيق هذه الأهداف.

وتقوم استراتيجية الاستدامة على ثلاث ركائز منسجمة مع أولويات الصندوق في هذا المجال.

المرونة المالية والحوكمة

تستند قدرة الصندوق العربي للطاقة على تحقيق النمو المستدام والحفاظ على مرونته المالية إلى نظام حوكمة متين وإطار منضبط لإدارة المخاطر. ويعتمد هذا النهج إلى الإشراف على الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وترسيخ السلوك المهني المسؤول عبر مختلف مجالات العمل، بما يدعم دور الصندوق في إحداث أثر مستدام ضمن منظومة قطاع الطاقة في المنطقة.

استكمل الصندوق تطبيق التحسينات التي أدخلت على **منظومة الحوكمة** في عام 2024، بما شمل إعادة تنظيم الهياكل المعنية وتحديث السياسات ووثائق الحوكمة الرئيسة.

عزز الصندوق إطار الأخلاقيات المعتمد لديه من خلال اعتماد **سياسة الهدايا**.

عزز الصندوق **منظومة الأمن السيبراني** من خلال الحصول على شهادة ISO 27001 لإدارة أمن المعلومات، وتنفيذ برنامج شامل للتوعية بالأمن السيبراني، بهدف ترسيخ ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر الأمنية على مستوى الصندوق.

الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية

تدعم هذه الركيزة دور الصندوق العربي للطاقة في تعزيز الوصول إلى التمويل، بما يسهم في تطوير قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وترسيخ مرونته. كما تركز على تنمية رأس المال البشري ورعاية الكفاءات لدى الصندوق، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والتنوع لدى شركاء التمويل والاستثمار والموردين.

رسم الصندوق قاعدة مواهب ذات طابع دولي، إذ ضمت كوادره موظفين من 21 جنسية.

واصل الصندوق الاستثمار في موظفيه وثقافته المؤسسية من خلال إطلاق برنامج LEAD للتعاقد الوظيفي وبرنامج STEP المخصص للكفاءات عالية الإمكانات، إلى جانب مبادرات تعلم وتطوير وفرت مجتمعة 4,013 ساعة تدريبية للموظفين. كما أطلق برنامج الإعارة لدعم تنمية المواهب الإقليمية.

بلغت الاستثمارات المجتمعية للصندوق 201,613 دولارًا أمريكيًا، وُجّهت لدعم مبادرات في التعليم والبحث، ضمن جهوده في تطوير المواهب ودعم البحث وتبادل المعرفة.

الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول

تدعم هذه الركيزة مساهمة الصندوق العربي للطاقة في تحسين الأداء البيئي لدوله الأعضاء، من خلال توجيه التمويل إلى مشاريع مؤهلة بموجب إطار عمل التمويل الأخضر. كما يركز الصندوق من خلالها على تعزيز الحلول المالية المستدامة، بما في ذلك المشاريع التي تدعم خفض الكربون. ويستهدف الصندوق بحلول نهاية عام 2026 ترسيخ قياس منتظم لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ عبر محافظ الإقراض والاستثمار.

عزز الصندوق قدراته البحثية والتحليلية في موضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ، من خلال استكمال تطوير مجموعة أدوات مخصصة لهذه المخاطر على مستوى قطاعات الأعمال.

شهد التمويل المخصص ضمن إطار التمويل الأخضر زيادة قدرها 400 مليون دولار أمريكي، ليصل إجمالي المخصصات إلى 1,237 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2025. ويتركز هذا التمويل في قطاعي الطاقة والبنية التحتية، بما يدعم التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال الاقتصاد الدائري ومصادر الطاقة المتجددة.

تقييم الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة

شكّل تحديد الموضوعات الجوهرية المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الأساس الذي انطلقت منه استراتيجية الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة. وقد تم ذلك من خلال تقييم شامل للأهمية النسبية، وفق منهجية جوهرية مزدوجة.

وانطلق التقييم من تحليل متعمق لعمليات الصندوق وسلسلة القيمة والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، إلى جانب تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين شملتهم عملية التشاور.

وبناءً على تصنيف الصندوق ضمن المعايير وأطر العمل العالمية في مجال الاستدامة، جرى تحديد الموضوعات القطاعية ذات الصلة، وهي:



► مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)



► خريطة الأهمية النسبية للقطاعات في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادرة عن إم إس سي آي (MSCI)، والمنهجيات ذات الصلة بالقضايا الرئيسية



► خريطة الأهمية النسبية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادرة عن إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

ودخلت المتطلبات التنظيمية ذات الصلة ضمن نطاق التقييم، بما يتوافق مع معايير البنوك المركزية الإقليمية، كجزء من هذه العملية.

وشملت عملية التشاور أصحاب مصلحة من داخل الصندوق، من بينهم أعضاء الإدارة التنفيذية وموظفون من مختلف وحدات الأعمال. وركز التقييم على الآثار الفعلية والمحتملة لأنشطة الصندوق في البيئة والمجتمع، إيجاباً وسلباً، إلى جانب ما يرتبط بكل موضوع جوهرية من مخاطر وفرص مالية.

وبناءً على نتائج التصنيف والترتيب، التي راعت أهمية الأثر والأهمية المالية، وربطتها بإطار إدارة المخاطر لدى الصندوق من حيث احتمالية الحدوث وشدة التأثير، خلص التقييم إلى تحديد أحد عشر موضوعاً جوهرياً، موزعة على النحو التالي:

الممارسات البيئية



- انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون
- التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته

الممارسات الاجتماعية



- ممارسات التوظيف والرفاه
- تنمية رأس المال البشري
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء

الحوكمة



- حوكمة الشركات
- أخلاقيات وسلوكيات العمل
- إدارة المخاطر النظامية والأزمات
- البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات
- الوصول إلى رأس المال
- الإفراض والاستثمار على نحو مسؤول

وتُعد المشاركة المستمرة مع أصحاب المصلحة عنصراً رئيسياً لإدارة الموضوعات الجوهرية بفعالية. وفي عام 2025، واصل الصندوق العربي للطاقة تعزيز تفاعله مع موظفيه والمستثمرين والجهات التنظيمية والعملاء والمجتمعات، من خلال قنوات متعددة تساهم في إثراء استراتيجية الاستدامة لدى الصندوق ومواءمة ممارساته مع التطلعات المتغيرة لأصحاب المصلحة. ومن خلال هذا النهج، يحافظ الصندوق على علاقات راسخة مع مختلف فئات أصحاب المصلحة، ويضمن بقاء جهوده في مجال الاستدامة متصلة بالأولويات والمخاطر والفرص ذات الصلة. ويعرض الملحق قنوات التفاعل المعتمدة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.



تقييم الأثر على مستوى المؤسسة

والتحديث سنويًا، بما يتيح للصندوق متابعة تطور الأثر بمرور الوقت، وتعزيز الشفافية حول الأثر التنموي لأنشطته.

كما قام الصندوق، ضمن هذا التقييم، بمواءمة تقييم الأثر على مستوى المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، لإبراز المجالات التي تسهم فيها أنشطته بصورة مباشرة في دعم التنمية المستدامة.



في إطار التزامه بقياس الأثر والإفصاح عنه، يقدم الصندوق العربي للطاقة تقارير سنوية عن الآثار المرتبطة بالأصول الخضراء الممولة ضمن إطار التمويل الأخضر، ولا سيما في مجالات الاقتصاد الدائري ومصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب الآثار المرتبطة بالمشاريع التي يصنفها الصندوق ضمن الأصول المرتبطة بالاستدامة، وعلى رأسها مشاريع تحلية المياه والمرافق المختلطة.

وفي عام 2025، أجرى الصندوق مراجعة شاملة لنهجه في قياس الأثر، استنادًا إلى هذا الأساس في الإفصاح. وركزت المراجعة على توسيع نطاق المؤشرات المستخدمة وتطويرها، بما يتيح تقييمًا أعمق للأثر الأوسع الذي يحققه الصندوق على المستويين البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

وعلى ضوء هذه المراجعة، طوّر الصندوق تقييم الأثر على مستوى المؤسسة، ليصبح نطاق قياس الأثر ممتدًا إلى ما يتجاوز معاملات التمويل الأخضر الفردية، ويشمل الأصول ذات الأثر لدى الصندوق¹. ويكفل هذا التقييم المنهجيات القائمة من خلال إضافة مؤشرات جديدة وإرساء خط أساس منظم لقياس الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ومع تطبيق هذه المؤشرات على مستوى المحفظة⁽²⁾، أنجز الصندوق في عام 2025 أول تقييم للأثر على مستوى المؤسسة، ليضع بذلك خط أساس لقياس الآثار المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار. وستخضع هذه المؤشرات للمراجعة

(2) يغطي نطاق التقييم أصول الأثر لدى الصندوق العربي للطاقة، وتشمل إجمالي القروض والضمانات خارج قائمة المركز المالي واستثمارات حقوق الملكية. وبلغت قيمة هذه الأصول 7.0 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 52% من إجمالي أصول الصندوق. ولأغراض احتساب قيمة أصول الأثر كما في نهاية عام 2025، استبعدت الضمانات باعتبارها أنشطة خارج المركز المالي، إلى جانب الاستثمارات غير المباشرة في صناديق حقوق الملكية.

ملاحظة: يتم حساب أرقام الأثر وفقًا لمنهجية قياس الأثر على مستوى المحفظة، وتعكس التعرضات التي يمكن إسناد أثرها مباشرة إلى أصول أو مشاريع محددة ممولة. وتُقيّم التعرضات المرتبطة بتمويل الشركات بشكل منفصل من خلال مؤشرات على مستوى المؤسسة. ونتيجة لذلك، قد تختلف أرقام الأثر المسجلة عن أرقام تقارير التمويل الأخضر لكونها تخضع لنطاق وأساس إسناد مختلفين.



ويعرض الجدول التالي مجموعة مختارة من مؤشرات الأثر على مستوى المؤسسة وقيمتها لعام 2025.

المؤشر	التعريف	نطاق التطبيق	تصنيف القطاع	وحدة القياس	القيمة في عام 2025	أهداف التنمية المستدامة
الإقراض والاستثمار في الأصول المرتبطة بالاستدامة	الأصول الخضراء المشمولة ضمن إطار عمل التمويل الأخضر، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة ونماذج الاقتصاد الدائري، إلى جانب أصول أخرى مرتبطة بالاستدامة، ولا سيما مرافق تحلية المياه والمرافق المختلطة.	تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة	المرافق / توليد الكهرباء، إدارة المياه، خدمات النفايات والتخلص منها	مليار دولار أمريكي	1.8	    
الإقراض والاستثمار في مجال البنية التحتية العامة	القيمة النقدية للتمويل أو الخدمات الاستشارية أو الدعم المقدم لتمكين مشاريع البنية التحتية في القطاع العام، بما يشمل رأس المال المستخدم أو الضمانات أو غيرها من أشكال الدعم التحفيزي التي تسهم في تطوير أو توسيع أو تحديث أصول البنية التحتية العامة الأساسية.	تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة	المرافق / توليد الكهرباء، إدارة المياه، خدمات النفايات والتخلص منها	مليار دولار أمريكي	2.7	    
الوظائف الناتجة عن أنشطة الإقراض والاستثمار	العدد التقديري لفرص العمل المباشرة التي توفرها المشاريع أو الاستثمارات التي يمولها الصندوق العربي للطاقة.	تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة	جميع القطاعات	عدد الوظائف	56,500	
الكهرباء المولدة من أنشطة الإقراض والاستثمار	كمية الكهرباء التي ينتجها أصل من أصول توليد الطاقة خلال فترة محددة، ويعكس هذا المؤشر الطاقة الموردة فعلياً وليس القدرة الانتاجية.	تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة	المرافق / توليد الكهرباء	غيغاواط -ساعة	12,171	  
المياه المحلاة الناتجة عن أنشطة الإقراض والاستثمار	حجم المياه المنتجة سنوياً من منشآت تحلية المياه.	تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة	المرافق / إدارة المياه	مليون متر مكعب/ سنوياً	204.7	  
النفايات المعالجة سنوياً	الكمية السنوية من النفايات الصلبة التي تتم معالجتها من خلال منشآت مخصصة، بما يسهم في منع التلوث، وحماية البيئة، وإدارة الموارد.	تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة	المرافق / خدمات النفايات والتخلص منها	طن/سنوياً	414,500	   
مياه الصرف المعالجة سنوياً	الكمية السنوية من مياه الصرف التي تتم معالجتها من خلال منشآت مخصصة، بما يسهم في منع التلوث، وحماية البيئة، وإدارة الموارد.	تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة	المرافق / خدمات النفايات والتخلص منها	مليون متر مكعب/ سنوياً	36.9	   
عدد ساعات التدريب المقدمة	عدد ساعات التدريب المقدمة لموظفي الصندوق العربي للطاقة على مختلف المستويات، إضافة إلى الطلاب المتدربين.	الصندوق العربي للطاقة على مستوى المؤسسة	لا ينطبق	ساعة/ سنوياً	4,013	 

أثرنا بالأرقام

12 مليون ميغاواط ساعة سنوياً من الكهرباء المولّدة

بما يكفي لتشغيل نحو 139 مليون مصباح إنارة



205 ملايين متر مكعب سنوياً من المياه المحلاة

بما يعادل سعة 81,861 مسبحاً أولمبياً



37 مليون متر مكعب سنوياً من مياه الصرف المعالجة

بما يكفي لري 37 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية



415,000 طناً سنوياً من النفايات المعالجة

بما يعادل حمولة نحو 41,460 شاحنة



تطوير القطاعات الجديدة

يركّز الصندوق العربي للطاقة على تطوير قطاعات فرعية جديدة في قطاع الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ليشمل مجموعة من التقنيات الناشئة. وقد أبرم الصندوق صفقات في عدد من هذه المجالات، ويواصل تنفيذ صفقات جديدة في القطاعات التالية:

تحويل النفايات إلى الطاقة والاقتصاد الدائري للكربون

في مجال تحويل النفايات إلى طاقة، يركّز الصندوق العربي للطاقة على دعم حلول قادرة على تحويل النفايات البلدية الصلبة إلى طاقة قابلة للتوزيع، بما يجعل هذا المجال أحد المسارات العملية لتعزيز نماذج الاقتصاد الدائري، والحد من انبعاثات الميثان، وتخفيف الضغط على مواقع طمر النفايات. ومع تسارع وتيرة التحضر في الدول الأعضاء، تبرز أهمية حلول إدارة النفايات القابلة للتوسع، لما لها من دور في مواكبة المتطلبات البيئية وتلبية احتياجات الخدمات العامة. ومن خلال الاستثمار في هذا المجال، يعزز الصندوق موقعه كعمّول رائد في تحول قطاع المرافق، عبر دعم مشاريع ذات جدوى تجارية تعالج التحديات المتعلقة بالانبعاثات، وأمن الطاقة، وإدارة النفايات، إلى جانب المواءمة مع الأجندات الوطنية للاستدامة والاقتصاد الدائري.

الهيدروجين الأخضر والجزيئات النظيفة

يرتكز تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر على توظيف الكهرباء المتجددة في إنتاج جزيئات خالية من الكربون، بما يتيح مساراً واعداً لخفض الانبعاثات الكربونية من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ولا سيما العمليات الصناعية والنقل وتوليد الكهرباء. ومع توجه عدد من الدول الأعضاء إلى ترسيخ مكانتها كمصدّرين مستقبليين للهيدروجين الأخضر والأمونيا، يكتسب تطوير هذه المنظومة في مراحلها الأولى أهمية اقتصادية واستراتيجية، ترتبط بضمان القدرة التنافسية على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تسهم مشاركة الصندوق في تحفيز سلاسل قيمة جديدة في قطاع الطاقة النظيفة، ودعم تطوير مراكز صناعية إقليمية، وبناء قدرات تصديرية مستقبلية في هذا القطاع.

طاقة الحمل الأساسي النظيفة والأمنة

تُعد طاقة الحمل الأساسي النظيفة والآمنة، بما في ذلك الطاقة النووية، من الحلول القادرة على توفير كهرباء موثوقة وخالية من الكربون على نطاق واسع، بما يدعم جهود خفض الانبعاثات الكربونية في قطاع الطاقة. وتوضح مشاريع مثل محطة براكّة للطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة الدور العملي لهذه الحلول في تعزيز استقرار الشبكات، وخفض الاعتماد على الغاز الطبيعي، ودعم بنية تحتية للطاقة أكثر قدرة على الصمود. ومع تزايد الطلب على الكهرباء، تكتسب هذه التقنيات أهمية متنامية، لا سيما في ظل اتساقها مع استراتيجيات التحول في الطاقة على المستوى الوطني.

حلول التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه

يدعم الصندوق حلول التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) بوصفها أحد المسارات الأساسية لخفض الانبعاثات في القطاعات التي يصعب خفض انبعاثاتها، ولا سيما توليد الكهرباء والتكرير والبتروكيماويات والأسمدة والصناعات الثقيلة. وتتيح هذه الحلول نهجاً عملياً لخفض الانبعاثات الكربونية، مع مراعاة الأهمية الاقتصادية للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. ومن خلال دعم هذا المجال، يرشّخ الصندوق دوره في تمويل التحول نحو مستقبل مستدام عبر تمكين مسارات إنتاج أقل كثافة كربونية، ودعم تطور القطاعات الصناعية في المنطقة.

الوقود الحيوي الدائري ومسارات تحويل النفايات إلى قيمة

من خلال الاستثمار في مسارات الوقود الحيوي الدائري وتحويل النفايات إلى قيمة، يدعم الصندوق حلولاً عملية تتيح إنتاج وقود سائل منخفض الكربون، مثل إنتاج الديزل الحيوي من زيت الطهي المستخدم، بما يساهم في خفض الانبعاثات المرتبطة بإنتاج الوقود واستخدامه، والحد من ممارسات التخلص غير السليم من النفايات. وتكتسب هذه المسارات أهميتها من قدرتها على توسيع نطاق استخدام الوقود المستدام دون الحاجة إلى تغييرات كبيرة في البنية التحتية القائمة، مما يجعلها من الحلول القريبة الأجل لخفض الانبعاثات الكربونية. وفي هذا السياق، يعزز الصندوق موقعه في أسواق ناشئة للوقود الحيوي الدائري، ترتبط بنماذج الاقتصاد الدائري وتحويل النفايات إلى قيمة.

انضباط يوجّه رأس المال



المرونة المالية
والحوكمة

05

المرونة المالية والحوكمة

المواضيع الجوهرية



- حوكمة الشركات
- أخلاقيات وسلوكيات العمل
- إدارة المخاطر النظامية والأزمات
- الوصول إلى رأس المال
- البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات

وترد تفاصيل الأداء المالي للصندوق ومركزه المالي في التقرير السنوي والقوائم المالية المدققة.



ترتكز قدرة الصندوق العربي للطاقة على دعم تطوير قطاعات الطاقة الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مرونته المالية وإطار حوكمته المؤسسية.

فمن خلال إطار حوكمة سليم ومنظومة منضبطة لإدارة المخاطر، يعزز الصندوق الشفافية، ويرسخ قواعد السلوك الأخلاقي والامتثال التنظيمي، ويدعم الانضباط في تخصيص رأس المال.

وتتيح هذه المرونة المالية للصندوق الوفاء بالتزاماته والحفاظ على رأس ماله، مع توجيه موارده بمسؤولية نحو المشاريع التي تسهم في تعزيز أمن الطاقة والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والأسواق التي يعمل معها.

حوكمة الشركات

شكّل عام 2025 مرحلة تفعيل وترسيخ لمنظومة الحوكمة في الصندوق العربي للطاقة، بعد استكمال التحسينات التي أقرت في عام 2024، ومن أبرزها إعادة تنظيم هيكل لجان مجلس الإدارة وتحديث وثائق الحوكمة الرئيسية. واستند الصندوق خلال العام على إطار حوكمة متين يعكس التزامه بالسلوك الأخلاقي والمساءلة والتميز التشغيلي، مع التركيز على تحويل الهياكل والسياسات المعتمدة إلى ممارسات مؤسسية أكثر رسوخاً في أعماله.

مجلس الإدارة

يضطلع مجلس الإدارة بدور محوري في توجيه أعمال الصندوق العربي للطاقة، إذ يتولى اعتماد استراتيجية الصندوق وسياساته الرئيسية وخطط الأعمال والخطط المالية السنوية، إلى جانب الإشراف على القرارات الجوهرية المتعلقة بالاستثمار والإقراض.

ويمارس مجلس الإدارة دوره الرقابي من خلال متابعة إطار إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال التنظيمي، بما يضمن تحديد المخاطر التي تواجه الصندوق وتقييمها وإدارتها وفق نهج منظم. كما يتولى المجلس مراجعة السياسات والمبادرات الاستراتيجية المرتبطة بالاستدامة واعتمادها، بما يضمن اتساقها مع الأهداف طويلة الأجل للصندوق. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى قسم حوكمة الاستدامة.

ولدعم هذا الدور الرقابي، تُرفع إلى المجلس تقارير منتظمة وفق إطار عمل تقديم التقارير المعتمد لدى الصندوق، والذي يحدد موضوعات التقارير ومواعيدها ووتيرتها. كما يتيح هذا الإطار، عند الحاجة، رفع المسائل الحرجة إلى المجلس بصورة استثنائية.

أعضاء مجلس الإدارة

ووفقاً لاتفاقية التأسيس، يتألف مجلس الإدارة من عضو يمثل كل دولة من الدول الأعضاء، وتتولى الجمعية العمومية اختيار أعضاء المجلس.

ومن حيث التشكيل، يضم مجلس الإدارة في الوقت الحالي تسعة أعضاء، يكونون عادةً من كبار المسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء، ويتمتعون بخبرات واسعة في قطاع الطاقة. ويُصنّف أعضاء المجلس جميعهم كأعضاء غير تنفيذيين وغير مستقلين.

وعلى مستوى تقييم الأداء، اعتمد المجلس برنامجاً للتقييم الذاتي يهدف إلى تقييم أدائه بصورة دورية. وتُجرى هذه التقييمات مرة كل عامين، بما يتماشى مع مدة ولاية المجلس البالغة أربع سنوات، مع إمكانية الاستعانة بخبرات خارجية مستقلة عند الاقتضاء.

مجلس الإدارة



المهندس محمد عبدالرحمن البراهيم
المملكة العربية السعودية

رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة (BEC)
مساعد الوزير لشؤون البترول والغاز، وزارة الطاقة



الأستاذ موسى الحسن عتيق علي
دولة ليبيا

نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو لجنة الترشيحات والمكافآت لمجلس الإدارة
مدير عام، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية



معالي الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح
دولة الكويت

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لمجلس الإدارة
وكيل الوزارة، وزارة النفط



الأستاذ يوسف عبد الله الحمود
مملكة البحرين

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة التدقيق والامتثال لمجلس الإدارة
وكيل الوزارة للشؤون المالية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني



المهندس شريف سليم العلماء
دولة الإمارات العربية المتحدة

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق والامتثال لمجلس الإدارة
وكيل الوزارة لشؤون الطاقة والبترول، وزارة الطاقة والبنية التحتية



الأستاذ خالد خليفة الجلاهمة
دولة قطر

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المخاطر والاستدامة لمجلس الإدارة
مدير إدارة الأصول المالية وإعداد التقارير، قطر للطاقة



معالي المهندس كريم بدوي
جمهورية مصر العربية

عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة
وزير البترول والثروة المعدنية



الأستاذ حمدان عويجل راشد
جمهورية العراق

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر والاستدامة
مستشار للشؤون القانونية والإدارية، وزارة النفط



السيد جمال الدين زلاقي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة
رئيس الديوان، وزارة المالية

تشكيلة مجلس الإدارة

مجلس الإدارة (حسب الجنس)

السنة	الإناث	الذكور
2023	11%	89%
2024	11%	89%
2025	0%	100%

مجلس الإدارة (حسب الفئة العمرية)

السنة	أقل من 30 عاماً	بين 30 و50 عاماً	أكثر من 50 عاماً
2023	0%	56%	44%
2024	0%	56%	44%
2025	0%	56%	44%



لجان مجلس الإدارة

في عام 2025، دخل الهيكل المحدّث للجان المنبثقة من مجلس الإدارة حيّز التطبيق، وذلك لدعم توسيع نطاق الرقابة على الحوكمة والمخاطر والاستدامة والامتثال والمكافآت.

ويضم هذا الهيكل اللجان التالية:

لجنة التدقيق والامتثال لمجلس الإدارة (ACC)

تختص لجنة التدقيق والامتثال لمجلس الإدارة بالإشراف على سلامة التقارير المالية وفعالية الضوابط الداخلية، ومتابعة أداء وظيفتي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. كما تدعم اللجنة التزام الصندوق بالأنظمة المعمول بها والمعايير المحاسبية وقواعد السلوك الخاصة بالصندوق.

لجنة المخاطر والاستدامة لمجلس الإدارة (RSC)

تختص لجنة المخاطر والاستدامة لمجلس الإدارة بمراجعة مستوى شهية الصندوق لتحمل المخاطر وإطار إدارة المخاطر، ورفع التوصيات اللازمة بشأنهما. كما تتولى مراجعة التقارير المرتبطة بالأثر والاستدامة.

لجنة الترشيحات والتعويضات لمجلس الإدارة (NRC)

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على ممارسات التعيين على مستوى الإدارة التنفيذية، والتخطيط للتعاقد القيادي، ومتابعة المكافآت المرتبطة بالأداء. كما تضمن الالتزام بالمعايير الأخلاقية والحوكمة السليمة لممارسات المكافآت.

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة (BEC)

تدعم مجلس الإدارة من خلال تمكين اتخاذ القرارات في الوقت المناسب بشأن الموضوعات الاستراتيجية والمالية والاستثمارية. كما تراجع البنود المفوضة ضمن حدود صلاحياتها وتعتمدها، وتتابع تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية.

أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك

تستند منظومة أخلاقيات وسلوكيات العمل في الصندوق العربي للطاقة إلى إطار عمل مؤسسي متين، يرسّخ معايير النزاهة المهنية، ويدعم الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في مختلف أعمال الصندوق. وتندرج هذه المعايير ضمن وثائق الحوكمة والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، بما في ذلك:

- ◀ اتفاقية الإنشاء والنظام الأساسي
- ◀ مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني
- ◀ سياسة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- ◀ سياسة مكافحة الاحتيال
- ◀ سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- ◀ سياسة الهدايا
- ◀ سياسة التظلمات
- ◀ سياسة مخاطر التشغيلية

تُعد مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني (المدونة) إطاراً حاكماً لسلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، إذ تحدد معايير السلوك المقبول، والمبادئ الأخلاقية، والإجراءات التأديبية ذات الصلة. وترسيخاً للالتزام بأحكام المدونة، يتلقى الموظفون تدريباً سنوياً عليها، كما يقدمون إقراراً رسمياً، على أساس سنوي، يؤكدون فيه قراءتهم لأحكامها وفهمهم لها والتزامهم بتطبيقها في جميع تعاملاتهم المهنية.

وفي إطار الحوكمة الأخلاقية للصندوق العربي للطاقة، يمتد الالتزام بالسلوك المهني إلى احترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في مختلف عملياته وأنشطته. وترجم مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني ودليل سياسات رأس المال البشري هذا الالتزام إلى معايير مؤسسية واضحة

تنظم حقوق الموظفين، والسلوك داخل بيئة العمل، ومبادئ المعاملة العادلة. وتتسق هذه المعايير مع المبادئ الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، كما تحظر، وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ممارسات عمالة الأطفال، والعمل القسري، والتمييز، والتحرش، والإساءة.

وترسيخاً لثقافة الحوكمة الأخلاقية والالتزام الصارم بالسياسات، يحرص الصندوق على إلمام أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بسياسات الحوكمة المعتمدة، ويدعم ذلك بالتدريب اللازم لضمان تطبيقها على نحو منضبط وفعال. ويتولى مسؤول الامتثال، بالتنسيق مع إدارة رأس المال البشري، تقديم التوجيه اللازم لتفسير المدونة، ومتابعة الالتزام بأحكامها، والإشراف على تطبيقها وإنفاذها.

وضمناً لبقاء وثائق الحوكمة مواكبة لمتطلبات العمل والامتثال، تخضع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني وسياسات الحوكمة ذات الصلة لدورة مراجعة منتظمة لا تتجاوز ثلاث سنوات، أو قبل ذلك عند الحاجة استجابةً لأي تطورات تنظيمية أو تغيرات تشغيلية.

وعلى مستوى الامتثال خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تُسجّل لدى الصندوق أي حالات جوهريّة لعدم الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها، بما في ذلك الحالات المرتبطة بالفساد أو غسل الأموال. كما لم تُفرض على الصندوق، خلال الفترة ذاتها، أي غرامات أو عقوبات تتعلق بمكافحة الاحتكار أو الممارسات المناهضة للمنافسة. ولم تُسجّل كذلك أي حالات فساد مؤكدة ترتب عليها اتخاذ إجراءات تأديبية بحق أي من الموظفين.

مكافحة الرشوة والفساد

يرسّخ الصندوق العربي للطاقة التزامه بمكافحة الرشوة والفساد من خلال نهج واضح لا يقبل أي شكل من أشكال هذه الممارسات.

ويستند هذا الالتزام إلى مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني، ويدعمه إطار مخصص لمكافحة الاحتيال يحدد آليات منع المخالفات، وكشفها، والإبلاغ عنها، والتحقيق فيها، ومعالجتها، بما في ذلك الحالات المرتبطة بالرشوة والفساد.

وتتولى إدارة الشؤون القانونية والامتثال إعداد سياسة مكافحة الاحتيال ومراجعتها بصورة دورية، فيما يعتمد عليها مجلس الإدارة. وتنطبق السياسة على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والعملاء والأطراف الثالثة، كما تغطي الأنشطة على امتداد جميع قطاعات الأعمال، بما في ذلك المعاملات والعمليات المقترحة والجارية والمكتملة.

ولضمان تطبيق السياسة بفعالية، يستند الصندوق إلى ضوابط داخلية مناسبة، وآليات للرصد، وبرامج تدريب دورية للموظفين المعنيين والإدارة العليا. وفي عام 2025، قامت وظيفة المراجعة الداخلية بتقييم جميع قطاعات الأعمال من حيث المخاطر المرتبطة بالفساد، ولم تحدد أي ثغرات جوهريّة أو ملاحظات مادية.

وتتيح القناة المخصصة للإبلاغ عن المخالفات لدى الصندوق رفع البلاغات بشأن الحالات المشتبه بها، حيث تخضع هذه البلاغات للمراجعة والتحقيق وفقاً للإجراءات المعتمدة. وفي حال ثبوت المخالفة، يجوز اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة، بما في ذلك إنهاء علاقة العمل أو الترتيبات التعاقدية، والإحالة إلى الجهات المختصة متى اقتضى الأمر ذلك.





الإبلاغ عن المخالفات

تخضع السياسة لمراجعة دورية مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات.

ويتم رفع الحالات المشتبه بها إلى رئيس إدارة الامتثال والحوكمة عبر القناة المخصصة للإبلاغ عن المخالفات:

whistleblowing@taef.com

وتخضع جميع البلاغات للتقييم والتحقيق وفقاً للإجراءات المعتمدة، في حين تتولى إدارة حوكمة الشركات والامتثال ضمان إلمام الموظفين بالسياسة، وإتاحتها لجميع الموظفين عبر الشبكة الداخلية للصندوق.

تتيح سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الصندوق العربي للطاقة قناة مؤسسية رسمية لرفع البلاغات المرتبطة بسوء السلوك، أو الممارسات غير السليمة، أو الاحتيال، أو الفساد، أو أي مخالفات أخرى للسياسات الداخلية والقوانين المعمول بها. وتكفل السياسة للموظفين إمكانية تقديم البلاغات بأسمائهم أو دون الإفصاح عن هويتهم، مع حمايتهم من أي إجراءات انتقامية متى قُدمت البلاغات بحسن نية.

وتتولى لجنة التدقيق والامتثال لمجلس الإدارة الإشراف على تطبيق السياسة وإدارتها، فيما

سياسة الهدايا

في إطار ترسيخ ثقافة الحوكمة الأخلاقية والالتزام الصارم بالسياسات، اعتمد الصندوق العربي للطاقة في عام 2025 سياسة الهدايا، بما يعزز الضوابط المرتبطة بالنزاهة والشفافية في التعاملات المهنية. وتضع السياسة معايير واضحة لتنظيم الهدايا والضيافة والمعاملات وغيرها من المنافع، سواء من حيث تقديمها أو قبولها أو الإفصاح عنها.

والأصل في تطبيق هذه السياسة ألا يقبل الموظفون أي هدايا أو ضيافة ذات صلة بواجباتهم المهنية. وفي الحالات التي يتعذر فيها الرفض عملياً، يلتزم الموظفون بالإفصاح عنها وفق الإجراءات المعتمدة.

وتدعم السياسة التزام الصندوق بممارسة أعماله بصدق ونزاهة، كما تحد من أي ممارسات قد تؤدي، أو قد يُنظر إليها على أنها تؤدي، إلى تعارض في المصالح، سواء من خلال تقديم المنافع أو منحها أو طلبها أو قبولها من جانب الصندوق أو موظفيه.

تعارض المصالح

تضع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني إطاراً واضحاً للتعامل مع تعارض المصالح، إذ تُرشد الموظفين إلى كيفية تحديد الحالات التي قد تتقاطع فيها مصالحهم الشخصية مع مصالح الصندوق أو مساهميه أو عملائه، وتجنب هذه الحالات. وعند تحديد أي تعارض محتمل، يلتزم الموظفون بالإفصاح عنه فوراً وطلب الإرشاد من إدارة الشؤون القانونية والامتثال، لضمان التعامل معه وفق المسار المعتمد.

وعلى مستوى مجلس الإدارة، يلتزم الأعضاء بالإفصاح عن أي تعارض فعلي أو محتمل في المصالح، مع الامتناع عن المشاركة في أي مناقشات أو قرارات يكون التعارض قائماً بشأنها.

الأطراف الثالثة

تخضع علاقة الصندوق العربي للطاقة بالأطراف الثالثة (الجهات الأخرى) لضوابط سياسة المشتريات، التي تشترط التزام جميع الأطراف التي يتعامل معها الصندوق بالقوانين والقواعد والأنظمة المعمول بها، إلى جانب التقيد بمبادئ المشتريات المعتمدة لديه. وتُعزز هذه المبادئ جميع مراحل عملية الشراء والعلاقات التجارية المستمرة، بما يرسخ المنافسة العادلة والشفافية والسلوك الأخلاقي في التعامل مع الأطراف الثالثة.

وتقع على الأطراف الثالثة مسؤولية الإفصاح عن أي تعارض فعلي أو محتمل في المصالح، بما يشمل العلاقات المباشرة أو غير المباشرة، أو التعاملات السابقة، أو أي ظروف أخرى قد تمس الموضوعية أو تؤدي إلى تأثير غير ملائم.

الشؤون القانونية والامتثال

تؤدي إدارة الشؤون القانونية والامتثال دوراً محورياً في دعم إطار الحوكمة لدى الصندوق العربي للطاقة، من خلال الإشراف على الإطار القانوني ووظائف الامتثال التنظيمي، بما يضمن اتساق أعمال الصندوق مع القوانين والأنظمة المعمول بها، ويرسخ السلوك الأخلاقي في مختلف أنشطة الأعمال.

وخلال عام 2024، واصل الصندوق تعزيز إطار الحوكمة من خلال تحسينات ركزت على الجوانب القانونية والامتثال. فعلى المستوى القانوني، عمل فريق الشؤون القانونية على توحيد النماذج القانونية الأساسية، بما يدعم الاتساق والكفاءة في التعامل مع المتطلبات القانونية عبر قطاعات الأعمال. وعلى مستوى الامتثال، طُبّق الفريق أطر عمل وسياسات محدّثة في مكثبي الرياض والبحرين، إلى جانب إدخال أدوات للكشف المبكر عن مخاطر عدم الامتثال.

وتعزيزاً لهذه الجهود، توسعت مبادرات التدريب والتطوير لدى الوظيفتين، من خلال برامج تدريب داخلية تهدف إلى رفع مستوى الاتساق والكفاءة والوعي بالمخاطر القانونية عبر مختلف قطاعات الأعمال، إلى جانب شراكات خارجية مع مؤسسات رائدة.

كما أنشأ الصندوق وظيفة مستقلة للامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن

إدارة الشؤون القانونية والامتثال، برئاسة رئيس الشؤون القانونية والامتثال. وتهدف سياسة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى:

◀ **ترسيخ ثقافة مؤسسية قوية للامتثال، وتعزيز الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الصندوق.**

◀ **ضمان الالتزام بالقوانين والقواعد والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.**

◀ **دعم الكشف عن المخالفات المحتملة ورفعها في الوقت المناسب.**

◀ **تمكين الصندوق من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة بالسرعة اللازمة.**

وُترسي السياسة إطار عمل للامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الصندوق، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بإدارة مخاطر الامتثال والجرائم المالية. وتخضع السياسة للمراجعة مرة واحدة على الأقل كل عامين، أو كلما استدعت ذلك تغييرات تنظيمية أو تشغيلية جوهرية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يقوم التزام الصندوق العربي للطاقة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على منع استخدام عملياته في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي نشاط إجرامي آخر. ويستند الصندوق في هذا الالتزام إلى المعايير الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها المعايير الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، إلى جانب معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجموعة وولفسبيرغ.

وتكتسب هذه المرجعية أهمية خاصة في ضوء هيكل الدول الأعضاء في الصندوق؛ إذ تنتمي خمس من الدول الأعضاء، بما يمثل 64% من المساهمات، إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو عضو كامل في مجموعة العمل المالي. وبهذه الصفة، يلتزم مجلس التعاون بتطبيق التدابير المتفق عليها بين أعضاء المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي مقدمتها توصيات مجموعة العمل المالي.

وتتسع هذه المرجعية على المستوى الإقليمي من خلال عضوية جميع الدول الأعضاء في الصندوق العربي للطاقة في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، وهي هيئة إقليمية تعمل على غرار مجموعة العمل المالي، وتتخذ من مملكة البحرين مقراً لها. وتتولى المجموعة وضع برنامج عملها ولوائحها وقواعدها وإجراءاتها، إلى جانب التعاون مع هيئات دولية أخرى، وفي مقدمتها مجموعة العمل المالي.

وعلى مستوى الصندوق، تدرج ضمن إطار الامتثال ومكافحة غسل الأموال التدابير الإضافية التالية:

- دليل شامل لسياسات وإجراءات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- استبيانات "اعرف عميلك (KYC)"

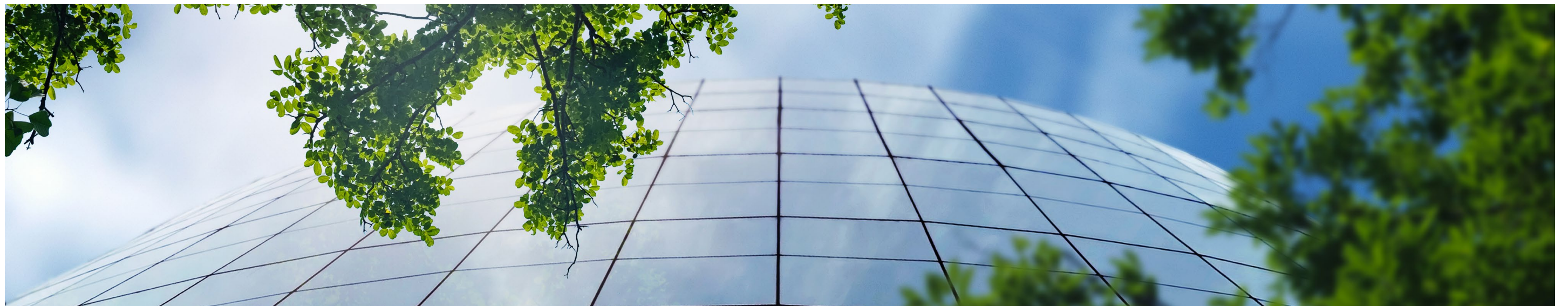
- استبيان وولفسبيرغ.

- نظام مخصص للفحص في محالي الامتثال ومكافحة غسل الأموال.

- قائمة تحقق شاملة ومؤتمتة للامتثال التنظيمي عبر نظام الامتثال "Risk Nucleus"

- بيان خاص بالعقوبات.

- تدريب جميع الموظفين سنوياً عبر برنامج إلكتروني متخصص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



الدول الخاضعة للعقوبات

يتعامل الصندوق العربي للطاقة مع العقوبات باعتبارها التزاماً رقابياً ممتداً عبر الولايات القضائية التي يعمل فيها، إذ يلتزم بقوانين وأنظمة العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما يعتد هذا الالتزام إلى جميع قوانين وأنظمة العقوبات الأخرى واجبة التطبيق في الولايات القضائية التي يزاول الصندوق أعماله ضمنها.



ويؤكد الصندوق عدم وجود أي تمثيل أو نشاط له في أي دولة خاضعة للعقوبات، كما يُعلن عدم انخراط أي من شركاته التابعة، أو أعضاء مجلس إدارته، أو وكلائه، أو موظفيه، أو الجهات التابعة له، في أي معاملات أو أنشطة كانت محللاً لإخطار بتحقيق يتعلق بالعقوبات أو صادر عن أي سلطة معنية بفرض العقوبات.

وتترجم سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هذه المتطلبات إلى معايير امتثال يلتزم بها الصندوق في عملياته ذات الصلة، بما يضمن الوفاء بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وتشمل هذه المعايير ما يلي:

فحص أسماء العملاء والمعاملات على نطاق عالمي مقابل قوائم العقوبات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC)، ووزارة الخزانة في المملكة المتحدة (UKHMT)، وجامعة الدول العربية.

حظر أي نشاط تجاري يرى الصندوق أنه قد ينطوي على مخالفة لقوانين العقوبات المعمول بها أو لسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه، بما في ذلك بدء علاقات مع العملاء أو مواصلتها، أو تقديم منتجات أو خدمات، أو تسهيل معاملات. ويشمل ذلك الأفراد أو الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات، أو الأنشطة التي تشمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دولاً أو أقاليم خاضعة لعقوبات شاملة.

تقييد الأنشطة التجارية التي تشمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دولاً أو أشخاصاً خاضعين لبرامج عقوبات انتقائية أو موجهة، بما قد يؤثر في المنتجات والخدمات التي يقدمها الصندوق والمعاملات التي يتولى معالجتها.

التحقيق في جميع التنبيهات المرتبطة بالعملاء أو المعاملات التي ترصدها أنظمة الفحص المعتمدة لدى الصندوق العربي للطاقة.

إخضاع جميع الموظفين المعنيين لتدريب سنوي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إدارة المخاطر النظامية والأزمات

تستند إدارة المخاطر النظامية والأزمات في الصندوق العربي للطاقة إلى نهج مؤسسي منضبط، يربط تقييم المخاطر ذات الصلة بالصندوق بإدارتها ضمن إطار شامل، يتماشى مع المعايير والأطر المعترف بها في القطاع.

وتبقى مسؤولية اعتماد التوجه العام لإدارة المخاطر والإشراف عليه منوطة بمجلس الإدارة، ويمارس المجلس هذا الدور من خلال لجنة المخاطر والاستدامة. وعلى مستوى الإدارة الفاعلة للإطار، تتولى لجنة إدارة المخاطر والامتثال متابعة إطار إدارة المخاطر لدى الصندوق، ورفع التوصيات المتعلقة بإطار قابلية الصندوق لتحمل المخاطر، إلى جانب وضع مؤشرات الإنذار المبكر ومراقبتها.

وتعمل إدارة المخاطر، تحت إشراف لجنة المخاطر والاستدامة، على تكوين صورة واضحة عن تعرضات الصندوق للمخاطر، من خلال تحديدها وقياسها ومراقبتها، كما تضطلع بتقديم تأكيد مستقل وموضوعي بشأن عملية إدارة المخاطر.

وتؤدي سياسات إدارة المخاطر دورها كأداة ضبط مؤسسي، من خلال تنظيم دورة واضحة لتحديد المخاطر وتحليلها، ووضع الحدود والضوابط المناسبة لها، ثم مراقبة مستويات التعرض ومدى الالتزام بتلك الحدود. ولا تبقى هذه السياسات والأنظمة ثابتة؛ إذ تخضع لمراجعة منتظمة لضمان مواكبتها للتغيرات في أوضاع السوق وطبيعة أنشطة الصندوق. أما فيما يتعلق باستمرارية الأعمال، فيطبق الصندوق إطار ISO 22301 - لإدارة استمرارية الأعمال، لدعم مرونة عملياته وتعزيز استعداداته للتعامل مع الأزمات.

ويمتد دور إدارة المخاطر إلى ترسيخ الوعي العملي بمسؤوليات إدارة المخاطر داخل الصندوق، من خلال ضمان حصول الموظفين على التدريب المناسب في هذا المجال. ومن خلال معايير التدريب وإجراءات الإدارة المعتمدة، يعمل الصندوق العربي للطاقة على ترسيخ بيئة رقابية منضبطة وبنّاءة، تتسم بوضوح الأدوار وفهم الموظفين لالتزاماتهم.

وفي حال ترتب على هذه النتائج أي تغييرات في السياسات أو الإجراءات، يتم إبلاغ الموظفين بها بوضوح لضمان اتساق التطبيق.

وخلال العام، عمل الصندوق على تعزيز عدة عناصر ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية، شملت تحديث بيان شهية المخاطر للصندوق بناءً على دراسة مرجعية شاملة للسوق لضمان مواءمته بشكل وثيق مع المعايير الإقليمية ومعايير القطاع. وبالتوازي، أجرى الصندوق تقييمًا ذاتيًا لضوابط المخاطر (RCSA) على مستوى المؤسسة واستحدثت مؤشرات المخاطر الرئيسية عبر وظائفه الأساسية لدعم المراقبة الاستباقية وتعزيز فاعلية الرقابة.

وشملت أعمال التحديث عددًا من السياسات والنماذج الرئيسية ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك سياسات مخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، إلى جانب نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وجاءت هذه التحديثات لضمان بقاء أدوات إدارة المخاطر متوافقة مع المتطلبات التنظيمية ومعايير الحوكمة الداخلية. وبذلك، لم تقتصر هذه التحسينات على تحديث السياسات ذات الصلة، بل أسهمت في مواصلة تطوير إطار إدارة المخاطر لدى الصندوق، وتعزيز فاعلية الرقابة على المخاطر، ودعم اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة ضمن نهج أكثر انضباطاً.



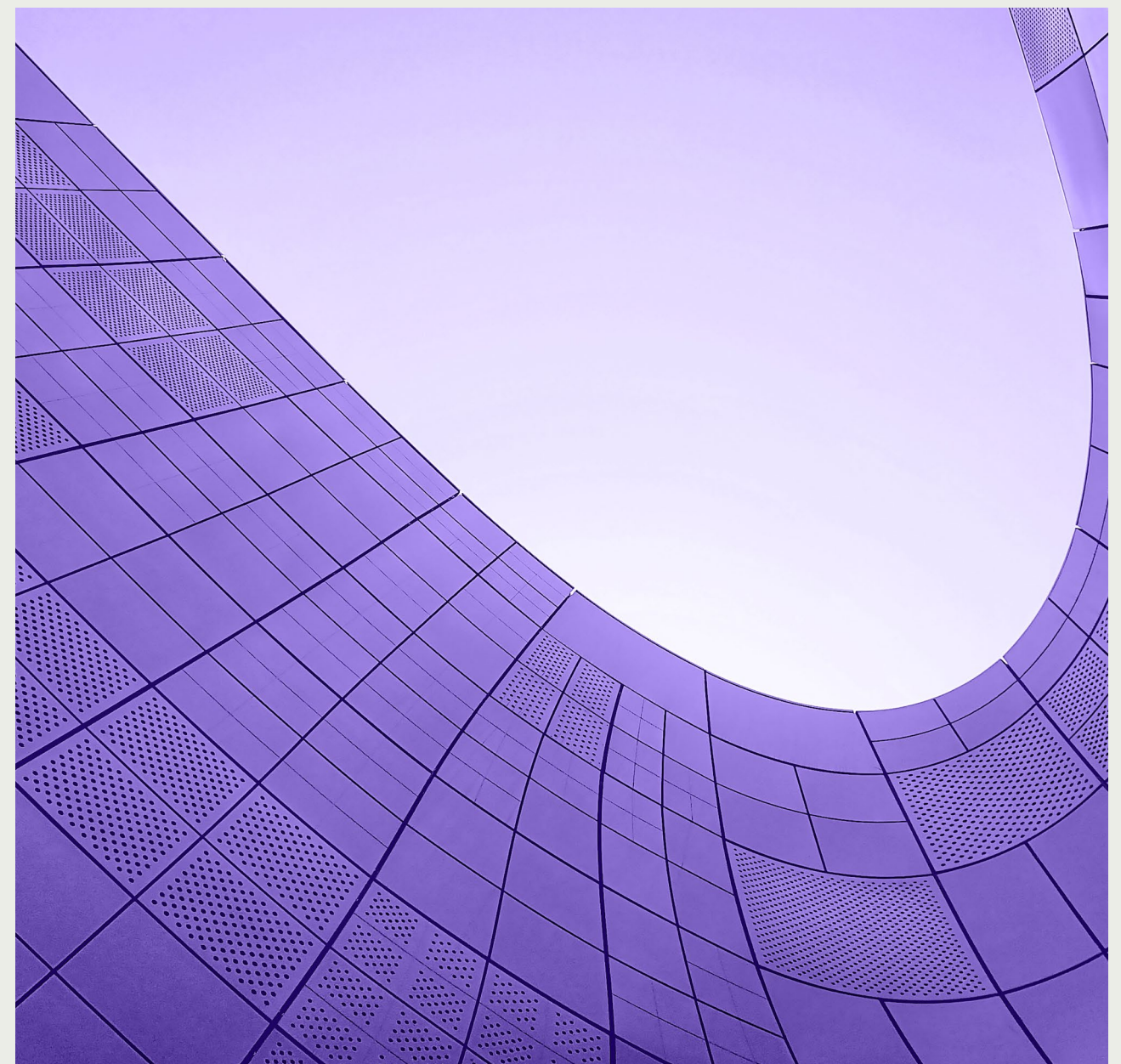
الوصول إلى رأس المال

يشكّل الوصول إلى رأس المال ركيزة أساسية في قدرة الصندوق العربي للطاقة على أداء دوره كمقرض ومستثمر، إذ يتيح له توجيه موارده نحو محفظته التمويلية والاستثمارية ضمن إطار حصيل لإدارة المخاطر.

وتتوقف قدرة الصندوق على تنمية هذه المحفظة وتطويرها على متانة وصوله هو ذاته إلى مصادر رأس المال. ويترجم الصندوق هذه القدرة من خلال إصدار أدوات دين في أسواق رأس المال الدولية،

بما يعكس قدرته المستمرة على جمع التمويل. وتدعم هذه القدرة تصنيفات ائتمانية قوية من وكالات موديز وإس آند بي جلوبال وفيتش، وهي تصنيفات تؤكد ارتباط الوصول إلى التمويل بنهج منضبط في إدارة المخاطر.

وتبقى قرارات إصدار أدوات الدين أو أدوات حقوق ملكية منوطة بمجلس الإدارة، بوصفه الجهة صاحبة المسؤولية النهائية عن اعتماد هذه الإصدارات.



البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات

تشكّل البنية التحتية لتقنية المعلومات في الصندوق العربي للطاقة ركيزة أساسية لدعم عملياته ومبادرات التحول الرقمي لديه،

إذ يحافظ الصندوق على بيئة تقنية آمنة ومرنة قادرة على مواكبة متطلبات الأعمال الحيوية. وتستند حماية هذه البيئة إلى ضوابط تقنية ومؤسسية مناسبة، تهدف إلى حماية المعلومات الحساسة، وصون سلامة البيانات، وضمان استمرارية الوظائف الحيوية للأعمال. أما الأمن السيبراني، فيخضع لإشراف لجنة إدارة المخاطر والامثال، التي يرأسها الرئيس التنفيذي، بما يربط أمن المعلومات بمنظومة إدارة المخاطر والرقابة المؤسسية لدى الصندوق.

التحول الرقمي

يرتبط التحول الرقمي في الصندوق العربي للطاقة بتطوير منظومة العمل التي تستند إليها عملياته، من خلال ترقيات استراتيجية تنفذ بتنسيق وثيق بين إدارة تقنية المعلومات ومكتب إدارة المشاريع وإدارة الأمن السيبراني. ويعزز هذا التكامل قدرة الصندوق على توسيع نطاق الأتمتة، ورفع مستويات الأمن، وتحسين توافر البيانات، بما يتيح اتخاذ قرارات أكثر دقة وفي الوقت المناسب على مستوى المؤسسة.

كان لتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة عبر وظائف المالية والموارد البشرية وسلاسل الإمداد دور واضح في رقمنة العمليات الداخلية للصندوق، من خلال نقل عدد من الإجراءات اليدوية إلى مسارات عمل رقمية أكثر انسيابية. وفي عام 2025، أطلق الصندوق برنامجاً إضافياً لتحديث هذا النظام، يشمل الانتقال إلى منصة سحابية وإدخال تحسينات وظيفية على عدد من الوحدات. ونظراً لاتساع نطاق البرنامج وتعقيده التشغيلي، ستتواصل أعماله على مدى عدة سنوات حتى عام 2026، ليبقى أحد أبرز مشاريع التحول الرقمي لدى الصندوق.

وتتكامل مع هذا المسار مبادرات رقمية أخرى تعزز قدرات الصندوق في إدارة البيانات واتخاذ القرار، من بينها حل الإقراض "Arrangement (AA) Architecture" ومنصة بيانات نظم المعلومات الإدارية، بما يدعم التنبؤ والتحليلات وإعداد تقارير

الأداء بصورة فورية. ولم يقتصر التحول الرقمي على الأنظمة التشغيلية، إذ شملت إعادة بناء الهوية الرقمية للصندوق الانتقال من النطاق apicorp.org إلى taef.com، بما يضمن مواءمة الأنظمة الداخلية مع الهوية المؤسسية الجديدة.

أطلق الصندوق العربي للطاقة في عام 2025 برنامج IntelliFlow، وهو برنامج داخلي يهدف إلى بناء قدرات المؤسسة في الذكاء الاصطناعي وترجمتها إلى تطبيقات عملية داخل بيئة العمل. ويركز البرنامج على أتمتة سير العمل وتطوير أدوات مساندة لاتخاذ القرار عبر الإدارات التشغيلية، بما يدعم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات اليومية. وقد جرى تطوير IntelliFlow بالتعاون مع خبراء في القطاع، وبلاستناد إلى نموذج نضج للذكاء الاصطناعي مقدم من جهة خارجية. وبعد تحقيق عدد من حالات الاستخدام الأولية، يواصل الصندوق تطوير مبادرات إضافية بالتزامن مع توسع نطاق البرنامج خلال عام 2026.

وشمل تحديث البنية التحتية للصندوق العربي للطاقة انتقالاً تقنياً جوهرياً، تمثل في نقل بيئة تقنية المعلومات من نموذج الخدمات المدارة الخاصة إلى منصة سحابية عامة. وقد عزز هذا الانتقال قابلية الأنظمة للتوسع، ورفع مستويات مرونتها وأمنها، بما يدعم بنية تقنية أكثر كفاءة واستعداداً لمتطلبات التحول الرقمي.

خصوصية وأمن المعلومات

لا يقتصر أمن المعلومات في الصندوق العربي للطاقة على حماية الأنظمة والبيانات، بل يشكل عاملاً أساسياً في دعم مرونة العمليات، وترسيخ الامتثال التنظيمي، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. ولتحقيق ذلك، يعتمد الصندوق إطاراً شاملاً لحماية البيانات وأمن المعلومات، يستند إلى سياسات معتمدة من مجلس الإدارة، وتدعمه تدابير حماية تقنية وضوابط داخلية، بما يضمن إدارة هذا الجانب ضمن منظومة مؤسسية واضحة.

وترتكز حوكمة خصوصية البيانات لدى الصندوق على دليل خصوصية البيانات يضبط التعامل مع البيانات الشخصية والحساسة في مختلف مراحلها، بدءاً من جمعها واستخدامها، مروراً بالاحتفاظ بها وحمايتها، ووصولاً إلى نقلها. ويمتد نطاق الدليل إلى موظفي الصندوق والمتعاقدين والأطراف الثالثة التي تقدم له خدمات، بما يضمن وضوح المتطلبات ذات الصلة بالخصوصية لدى جميع الأطراف المشمولة به. كما يحدد الدليل المتطلبات المرتبطة بحقوق أصحاب البيانات، وإدارة الاختراقات والحوادث، والإشراف الإداري، والتدابير الأمنية، وإجراءات إخطار الجهات التنظيمية. ومن خلال هذا الإطار، يدعم الصندوق التزامه بأنظمة حماية البيانات المعمول بها، بما في ذلك قانون حماية البيانات الشخصية في مملكة البحرين (PDPL)، مع الموازنة، حيثما كان ذلك مناسباً، مع اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR).

ويُعد الالتزام بدليل خصوصية البيانات مسؤولية مؤسسية يلتزم بها جميع الموظفين، بما يضمن تطبيق متطلبات الخصوصية وحماية البيانات على نحو منضبط داخل الصندوق.

وأياً إخلال بهذه المتطلبات قد يعرّض المخالف للتحقيق واتخاذ إجراءات تأديبية بحقه، بما في ذلك احتمال إنهاء علاقة العمل أو العلاقة التعاقدية، إلى جانب اتخاذ الإجراءات القانونية متى اقتضى الأمر ذلك.

تعتمد فعالية أمن المعلومات في الصندوق على جاهزية الأفراد ووضوح مسؤولياتهم، ولذلك

يحصل الموظفون، والمتعاقدون متى كان ذلك ذا صلة، على التدريب والتوعية المناسبين في أمن المعلومات وفقاً لطبيعة أدوارهم. أما الأدوار التي تنطوي على مسؤوليات محددة في أمن المعلومات، فتخضع لمتطلبات تدريب فني إلزامي، بما يضمن امتلاك أصحابها للمعرفة اللازمة للتعامل مع هذه المسؤوليات على نحو منضبط. وترجم الصندوق هذا التوجه في عام 2025 من خلال تنفيذ برنامج شامل للتوعية بالأمن السيبراني، هدف إلى ترسيخ ثقافة أمنية واعية على مستوى المؤسسة. وشمل البرنامج وحدات تدريب منظمة، ومسارات تعلم مخصصة، ومحاكاة لهجمات التصيد، وورش عمل موجهة، كما شاهد جميع الموظفين مقطع التوعية الإلزامي بالأمن السيبراني بنسبة 100%.

وتستند مراقبة الأمن السيبراني لدى الصندوق للطاقة إلى مركز عمليات الأمن (SOC)، الذي يعمل على مدار الساعة لرصد حوادث الأمن السيبراني والاستجابة لها عبر شبكة الصندوق وأنظُمته. ومع الانتقال إلى السحابة العامة، عزز الصندوق قدرات المركز، بما رفع كفاءة رصد التهديدات وتصنيف الحوادث والتعامل معها ضمن البيئة الأمنية للمؤسسة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، لم يسجل الصندوق أي اختراقات مادية معروفة لأمن المعلومات، أو شكاوى تنظيمية مرتبطة ببيانات العملاء، أو غرامات أو عقوبات تتعلق بحماية البيانات. وتتكامل هذه الضوابط مع التزام الصندوق ببرنامج أمن العملاء التابع لسويقت (CSP)، إلى جانب السياسات الداعمة التي طبقها، بما في ذلك سياسة الاستخدام العادل ودليل خصوصية البيانات، بما يعزز إطار حوكمة الأمن السيبراني لديه.

وتعمل وظيفة تقنية المعلومات لدى الصندوق ضمن منظومة معتمدة لإدارة أمن المعلومات، حاصلة على شهادة ISO 27001، بما يوفر أساساً مؤسسياً واضحاً لإدارة أمن المعلومات وحماية البيئة التقنية. وعلى مستوى إدارة خدمات تقنية المعلومات، تتماشى وظيفة أمن المعلومات مع أطر ISO 20000، بعد أن طُبّق الصندوق خلال السنوات الأخيرة عدداً من العناصر الرئيسية لهذا

الإطار، تمهيداً للحصول على الشهادة رسمياً في عام 2026. كما يستند الصندوق إلى مبادئ معترف بها دولياً في إدارة استمرارية الأعمال، بما يعزز مرونة العمليات ويضمن استمرارية الخدمات الحيوية.

وتخضع فعالية الضوابط الأمنية لدى الصندوق العربي للطاقة لاختبارات منتظمة، من خلال تقييمات الثغرات واختبارات الاختراق (VAPT)، بما يتيح التحقق من قدرة الأنظمة على منع الوصول غير المصرح به. وتتولى جهة خارجية تنفيذ هذه التقييمات والاختبارات مرتين سنوياً، إلى جانب اختبار اختراق سنوي يحاكي هجمات سيبرانية محتملة، بما يدعم قياس جاهزية الأنظمة في مواجهة سيناريوهات تهديد عملية.

وتتعزيز حماية البنية التحتية لتقنية المعلومات وأنظمة البيانات لدى الصندوق من خلال مجموعة من الضوابط التقنية التي تدعم أمن هذه البيئة وتحد من مخاطر الوصول غير المصرح به. وتشمل هذه الضوابط تفعيل المصادقة متعددة العوامل (MFA) على خدمات تسجيل الدخول الموحد (SSO) حيثما أمكن، وتشفير النسخ الاحتياطية للبيانات، وتطبيق إدارة الوصول ذي الصلاحيات المميزة (PAM) لضبط الصلاحيات الممنوحة، ولا سيما للموردين ومديري الأنظمة. كما يعتمد الصندوق بروتوكولات لتصنيف البيانات، بما يضمن حماية المعلومات وفقاً لدرجة حساسيتها.

وتستند قدرات الصندوق في كشف التهديدات والاستجابة لها إلى تقنيات الكشف والاستجابة الموسعة (XDR)، التي تعزز الرؤية الأمنية عبر بيئة تقنية مترابطة. وتتيح هذه التقنيات مراقبة متكاملة للتهديدات، وكشفاً آلياً لها، واستجابة منسقة للحوادث عبر أدوات وأنظمة أمنية متعددة، بما يدعم التعامل مع المخاطر السيبرانية بدرجة أعلى من الكفاءة والاتساق.

وتُستكمل منظومة الحماية لدى الصندوق بممارسات رقابية دورية تشمل مراجعة حقوق وصول المستخدمين سنوياً، واختبار إجراءات إدارة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث. ويخضع إطار إدارة استمرارية الأعمال، المعتمد من مجلس

الإدارة، للمراجعة والتحديث بصورة منتظمة، مع تنفيذ اختبارات وتدريبات دورية لأصحاب المصلحة المعنيين، بما يدعم جاهزية الصندوق للتعامل مع متطلبات الاستمرارية والتعافي عند الحاجة.

ولا تقف الضوابط الأمنية لدى الصندوق عند حدود أنظُمته الداخلية، بل تمتد إلى الأطراف الثالثة التي يتعامل معها، بما في ذلك شركاء الأعمال والموردون.

وتشمل هذه الضوابط تحديد المخاطر التي قد تؤثر في بيانات الصندوق أو أنظمة المعالجة أو المرافق التابعة له، إلى جانب تنظيم الوصول من خلال اتفاقيات خدمات رسمية وسياسة التحكم في الوصول المعتمدة لدى الصندوق.

كما يحرص الصندوق على إبلاغ الأطراف الثالثة التي تتعامل مع معلومات حساسة، أو تشغل خدمات تقنية معلومات حيوية، بسياسات أمن الأطراف الثالثة لديه، بما يضمن وضوح المتطلبات الأمنية المرتبطة بهذه العلاقات.



رأس مال بشري وقيمة إقليمية



الأثر الاجتماعي
والفرص الاقتصادية

06

الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية

المواضيع الجوهرية

- ممارسات التوظيف والرفاه
- تنمية رأس المال البشري
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء



ملاحظة: ما لم تُعرض بيانات الموظفين بصورة منفصلة بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، فإن البيانات المفصّل عنها تمثل إجمالي عدد الموظفين في الموقعين، وذلك بما يتماشى مع متطلبات معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

ممارسات التوظيف والرفاه

واتسع نطاق مبادرات التعلم المستمر لدى الصندوق بالاستناد إلى نموذج التعلم والتطوير 10-20-70، بما يدعم نهجاً متوازناً في التطوير المهني يجمع بين التدريب الرسمي، واكتساب الخبرة العملية، والتعلم من الزملاء.

وكان لإطلاق منصة تخطيط موارد المؤسسة، إلى جانب نقل البنية التحتية لتقنية المعلومات، أثر مباشر في إعادة تشكيل تجربة الموظف داخل الصندوق؛ إذ أسهما في نقل عدد من مسارات العمل اليومية إلى بيئة أكثر ترابطاً وسلاسة، تدعم إنجاز المهام بكفاءة أعلى، وتتيح توظيف البيانات بصورة أفضل في العمل المؤسسي.

وفي المرحلة المقبلة، ستتمحور مبادرات رأس المال البشري حول الحفاظ على قوة عمل عالية الأداء ومهيئة لمواكبة المستقبل، من خلال ثلاث أولويات مترابطة: بناء القدرات، وتعزيز مرونة القوى العاملة، ورفع الجاهزية للتعاقب الوظيفي.

يمثل رأس المال البشري ركيزة أساسية في قدرة الصندوق العربي للطاقة على تعزيز أدائه المؤسسي وترسيخ ثقافته الداخلية. ومن هذا المنطلق، واصل الصندوق تطوير نموذج رأس المال البشري لديه من خلال الاستثمار في برامج القيادة، ورفع مستوى تفاعل الموظفين، وتعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على الكفاءة والتميز.

وفي عام 2025، اتخذ هذا التوجه مساراً أكثر تنظيماً في تنمية المواهب والقيادات، من خلال مبادرات تستهدف تحديد الكفاءات الواعدة وإعدادها لمسؤوليات مستقبلية داخل الصندوق. وشملت هذه المبادرات برنامج LEAD للتعاقب الوظيفي، وبرنامج STEP المخصص للكفاءات عالية الإمكانات، بما يدعم بناء قاعدة متنامية من قادة المستقبل وتطوير مساراتهم المهنية على نحو منهجي.



يتجسد سعي الصندوق العربي للطاقة إلى تحقيق أثر إيجابي في ممارساته المرتبطة بالقوى العاملة، وفي علاقاته مع العملاء، وتفاعله مع الدول الأعضاء والمجتمعات. ومن هذا المنطلق، يستعرض هذا القسم نهج الصندوق في ممارسات التوظيف وتنمية رأس المال البشري، إلى جانب مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن نطاق عملياته.

لمحة عن القوى العاملة

جميع الموظفين* (حسب الجنس)					
السنة	الإناث	الذكور	الإجمالي	نسبة الإناث (%)	نسبة الذكور (%)
2023	18	81	99	18%	82%
2024	19	90	109	17%	83%
2025	18	92	110	16%	84%

*يعمل جميع الموظفين بدوام كامل وبعقود محددة المدة

جميع الموظفين (حسب موقع المكتب)					
السنة	المملكة العربية السعودية	البحرين	المملكة العربية السعودية (%)	البحرين (%)	
2023	88	11	89%	11%	
2024	98	11	90%	10%	
2025	100	10	91%	9%	

جميع المتعاقدين* (حسب الجنس)					
السنة	الإناث	الذكور	الإجمالي	نسبة الإناث (%)	نسبة الذكور (%)
2023	0	7	7	0%	100%
2024	1	2	3	33%	67%
2025	1	2	3	33%	67%

*الموظفون العاملون بنظام التعهيد، وتتركز غالبيتهم في وظائف دعم تقنية المعلومات.

جميع المتعاقدين (حسب الموقع)					
السنة	المملكة العربية السعودية	البحرين	المملكة العربية السعودية (%)	البحرين (%)	
2023	6	1	86%	14%	
2024	2	1	67%	33%	
2025	2	1	67%	33%	

جميع الطلاب المتدربين (حسب الجنس)					
السنة	الإناث	الذكور	الإجمالي	نسبة الإناث (%)	نسبة الذكور (%)
2024	8	4	12	67%	33%

ملاحظة: يقتصر برنامج تطوير الخريجين +50 التابع للصندوق العربي للطاقة علي المشاركين داخل المملكة العربية السعودية. وقد انطلق البرنامج في عام 2024، وأكملت دفعته الأولى، التي أمتدت لستة أشهر، أعمالها بنجاح في عام 2025، على أن تبدأ الدفعة التالية في عام 2026. ولا يُدرج الطلاب المتدربون ضمن إجمالي عدد الموظفين، وبالتالي لا يمثلون نسبة من إجمالي القوى العاملة.

استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها

وتشمل المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل حزمة متكاملة من المنافع، من أبرزها ما يلي:

- حزم تعويضات تُحدد بالاستناد إلى تحليلات السوق في القطاع المالي.
- أحور متغيرة مرتبطة بالأداء
- التأمين على الحياة
- تغطية صحية عالمية بمزايا تنافسية
- مخصصات تنافسية لمكافأة نهاية الخدمة

- بدلات تشمل اشتراكات النوادي الرياضية، والقراءة، وتعليم الأبناء، والأجهزة المحمولة، وشهر رمضان.

- تغطية رسوم الإقامة المميزة
- برامج ومبادرات التعلم والتطوير
- إجازات سنوية وإجازات والدية تنافسية
- إجازات مرضية وإجازات للظروف الإنسانية
- إجازات تعليمية
- خيارات العمل عن بُعد

- مزايا إضافية تشمل القروض دون فوائد، والسلف على الراتب، وبدلات السكن، ودعم تكاليف تعليم أبناء الموظفين من خلال خيارات تقسيط مرنة

يعزز رأس المال البشري قدرة الصندوق العربي للطاقة على استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، من خلال تخطيط للقوى العاملة، وهياكل تعويضات تنافسية، ومبادرات تدعم بيئة عمل مساندة ومحفزة على الأداء العالي. وتخضع احتياجات القوى العاملة والمتطلبات الخاصة بالقدرات الناشئة لمراجعة منتظمة، بما يضمن استمرار مواءمة قدرات الصندوق مع أولوياته الاستراتيجية.

ويرتكز تحسين تجربة الموظفين لدى الصندوق على عناصر متكاملة تشمل التعويضات، وبيئة العمل، والأنظمة الداعمة للموارد البشرية. فتراعي حزم التعويضات المعايير المعمول بها في القطاع المالي، وتتكامل مع مبادرات أوسع لتحسين تجربة الموظفين. وخلال عام 2025، شملت هذه المبادرات توفير مرافق عمل حديثة، وبرامج للرفاه، وتحسينات في أنظمة الموارد البشرية الرقمية، مدعومة بتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد ونقل البنية التحتية لتقنية المعلومات.

ومن شأن هذه الجهود أن تدعم بيئة عمل أكثر كفاءة وإيجابية، وأن تعزز قدرة الصندوق على استقطاب الكفاءات المهنية وتطويرها والاحتفاظ بها، في قطاع خدمات مالية يتسم بدرجة عالية من التنافسية.

التعيينات ودوران الموظفين

إجمالي معدل دوران الموظفين بحسب الفئة العمرية						
السنة	دون 30 عاماً	من 30 و50 عاماً	فوق 50 عاماً	دون 30 عاماً (%)	من 30 إلى 50 عاماً (%)	فوق 50 عاماً (%)
2023	0	5	2	0%	71%	29%
2024	2	4	2	25%	50%	25%
2025	1	9	0	10%	90%	0%
إجمالي معدل دوران الموظفين بحسب الجنس						
السنة	الإناث	الذكور	نسبة الإناث (%)	نسبة الذكور (%)		
2023	1	6	14%	86%		
2024	2	6	25%	75%		
2025	4	6	40%	60%		
إجمالي معدل دوران الموظفين بحسب موقع المكتب						
السنة	المملكة العربية السعودية	البحرين	المملكة العربية السعودية (%)	البحرين (%)		
2023	6	1	86%	14%		
2024	8	0	100%	0%		
2025	9	1	90%	10%		
السنة	إجمالي معدل دوران الموظفين*					
2023	6%					
2024	8%					
2025	9%					

*تم احتساب معدل الدوران السنوي باستخدام متوسط إجمالي عدد الموظفين خلال سنة التقرير المعنية.

ملاحظة: تقتصر البيانات الواردة في هذا القسم بشأن الموظفين الذين غادروا الصندوق على حالات المغادرة الطوعية فقط ، ولا تتضمن هذه الأرقام حالات الإنهاء الطبيعي للخدمة، مثل التقاعد أو انتهاء العقود محددة المدة.

إجمالي التعيينات الجديدة بحسب الفئة العمرية						
السنة	دون 30 عاماً	من 30 و50 عاماً	فوق 50 عاماً	دون 30 عاماً (%)	من 30 إلى 50 عاماً (%)	فوق 50 عاماً (%)
2023	5	15	0	25%	75%	0%
2024	3	14	1	17%	78%	6%
2025	6	11	3	30%	55%	15%
إجمالي التعيينات الجديدة بحسب الجنس						
السنة	الإناث	الذكور	نسبة الإناث (%)	نسبة الذكور (%)		
2023	5	15	25%	75%		
2024	2	16	11%	89%		
2025	5	15	25%	75%		
إجمالي التعيينات الجديدة بحسب الجنس بحسب موقع المكتب						
السنة	المملكة العربية السعودية	البحرين	المملكة العربية السعودية (%)	البحرين (%)		
2023	19	1	95%	5%		
2024	18	0	100%	0%		
2025	20	0	100%	0%		
السنة	إجمالي معدل التعيينات الجديدة*					
2023	18%					
2024	17%					
2025	18%					

*تم احتساب معدل التعيينات السنوي باستخدام متوسط إجمالي عدد الموظفين خلال سنة التقرير المعنية.

بيانات خدمة الموظفين

نسبة الموظفين بحسب مدة الخدمة						
السنة	أكثر من 25 عامًا	من 20 إلى أقل من 25 عامًا	من 15 إلى أقل من 20 عامًا	من 10 إلى أقل من 15 عامًا	من 5 إلى أقل من 10 أعوام	أقل من 5 أعوام
2023	5%	8%	10%	11%	19%	46%
2024	4%	6%	9%	9%	17%	54%
2025	4%	4%	7%	11%	17%	57%

إجازة الوالدين

نظرة عامة على إجازة الوالدين					
2023		2024		2025	
الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
1	3	1	2	1	2
عدد الموظفين الذين استفادوا من إجازة الوالدين					
1	3	1	2	0	4
عدد الموظفين الذين عادوا إلى العمل بعد انتهاء إجازة الوالدين					
1	6	1	3	1	2
عدد الموظفين الذين عادوا إلى العمل بعد انتهاء إجازة الوالدين في السنة السابقة، وما زالوا يعملون لدى الصندوق بعد مرور 12 شهراً على عودتهم					
100%	100%	100%	100%	100%	100%
معدل العودة إلى العمل					
100%	100%	100%	100%	100%	100%
معدل الاحتفاظ بالموظفين					

ملاحظة: يحق لجميع الموظفين الحصول على إجازة الوالدين.

بيئة عمل قائمة على التنوع وتكافؤ الفرص

وتُحدد قرارات التوظيف لدى الصندوق وفق مدى اتساق المؤهلات الأكاديمية والقدرات المهنية للمرشحين مع متطلبات العمل. وفي حال تساوي المؤهلات والقدرات، تكون الأولوية لمواطني الدول الأعضاء، يليهم مواطنو الدول العربية الأخرى.

وبنهاية عام 2025، حافظت القوى العاملة بدوام كامل لدى الصندوق على مستوى قريب من المسجل في نهاية عام 2024، حيث بلغ عددها 110 موظفين. وتوزع هذا العدد بين الرياض والبحرين، بواقع 100 موظف في الرياض و10 موظفين في البحرين، فيما بلغت نسبة الموظفات 16% من إجمالي القوى العاملة.

يرسّخ الصندوق العربي للطاقة نهجاً قائماً على تكافؤ فرص العمل، وبناء بيئة عمل تستوعب التنوع وتعزز الشمول داخل قواه العاملة.

وقد عكست تركيبة الموظفين في عام 2025 هذا الطابع المتعدد الجنسيات، إذ ضمت كوادر الصندوق موظفين من 21 دولة، من بينهم مواطنون من الدول الأعضاء.

ومن خلال “برنامج ازدهار”، يعمل الصندوق على ترسيخ ثقافة مؤسسية تعزز التنوع والشمول، وتدعم بيئة يشعر فيها الموظفون بالاحترام والانتماء، وبالانسجام مع قيم الصندوق.

تنوع الموظفين

نظرة عامة على إجازة الوالدين						
الموظفون غير الإداريين		الإدارة الوسطى		الإدارة العليا		
السنة	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
2023	24%	76%	6%	94%	10%	90%
2024	25% ⁽¹⁾	75% ⁽¹⁾	5%	95%	5%	95%
2025	25%	75%	5%	95%	0%	100%

1. تمت إعادة عرض البيانات لوجود اختلافات مقارنةً بالإفصاح السابق.

نسبة الموظفين بحسب المستوى الوظيفي والفئة العمرية									
الموظفون غير الإداريين			الإدارة الوسطى			الإدارة العليا			
السنة	دون 30 عاماً	من 30 و50 عاماً	فوق 50 عاماً	دون 30 عاماً	من 30 و50 عاماً	فوق 50 عاماً	من 30 و50 عاماً	فوق 50 عاماً	فوق 50 عاماً
2023	10%	74%	16%	0%	94%	6%	0%	70%	30%
2024	10%	74%	16%	5%	80%	15%	0%	75%	25%
2025	15%	74%	12%	5%	81%	14%	0%	67%	33%
عدد الجنسيات									
السنة	عدد الجنسيات		نسبة الموظفين من دول الأعضاء مقارنة بموظفي الجنسيات الأخرى						
2023	17		59%						
2024	17		55%						
2025	21		54%						

تعزيز الرفاه في بيئة العمل

يعكس سجل الصحة والسلامة لدى الصندوق العربي للطاقة بيئة عمل قائمة على سياسات واضحة وآليات رقابية محددة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، لم تُسجل أي إصابات مرتبطة بالعمل، أو وفيات، أو أمراض متعلقة بالعمل، أو أيام عمل مفقودة نتيجة إصابات العمل.

وتضع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني، إلى جانب دليل سياسات رأس المال البشري، المعايير التي تحكم الصحة والسلامة وحقوق الموظفين والسلوك داخل بيئة العمل. وتدعم هذه السياسات التزام الصندوق العربي للطاقة باحترام حقوق

الإنسان المعترف بها دولياً، وبما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

وتوفر قنوات رفع التظلمات المعتمدة لدى الصندوق مساراً سريعاً للموظفين للإبلاغ عن أي مخالفات تتعلق بالتمييز أو المضايقة أو أي سلوك مخالف، سواء تعرضوا لها مباشرة أو شهدوها، ودون خوف من أي إجراء انتقامي. وخلال السنوات الثلاث الماضية، لم تُسجل أي حالات تمييز أو مضايقة.

وامتد تطوير بيئة العمل إلى تجهيز المقر الرئيسي الجديد للصندوق بعناصر تراعي رفاه الموظفين، شملت مساحات للاستراحة والتفاعل، وتحسينات في الإضاءة والمساحات الخضراء، وتحديث أنظمة الحريق والسلامة، وتوفير نادٍ رياضي داخل المقر يقدم جلسات بإشراف مدربين وتمارين جماعية، إلى جانب خيارات للوجبات الخفيفة الصحية.

تفاعل الموظفين

يعزز الصندوق العربي للطاقة تفاعل موظفيه وثقافته المؤسسية من خلال قنوات ومبادرات تتيح تواصلًا أكثر شفافية، وتقرب الموظفين من القيادات، وتدعم مشاركتهم على مستوى المؤسسة. وتؤدي الاجتماعات العامة الدورية ومنصات التواصل الداخلي دوراً محورياً في هذا النهج، إذ تتيح للموظفين التفاعل المباشر مع الإدارة التنفيذية، ومناقشة الأولويات المؤسسية، وطرح آرائهم وملاحظاتهم.

شكّل يناير 2025 محطة مهمة في مسار تحديث العمليات الأساسية للصندوق، مع الإطلاق الناجح لنظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد. وعلى مستوى الأثر التشغيلي، أسهم تطبيق النظام في رفع كفاءة العمليات، وتعزيز وضوح المعلومات المالية والرقابة عليها، ودعم اتخاذ قرارات أكثر دقة واستناداً إلى البيانات على مستوى الصندوق ككل. كما عزز النظام التعاون بين الإدارات الرئيسية، بما في ذلك إدارات تقنية المعلومات ورأس المال البشري والمالية والمشتريات، الأمر الذي دعم بيئة تشغيلية أكثر تكاملاً وكفاءة.

وخلال عام 2025، اضطلع “برنامج ازدهار”، بوصفه منصة داخلية للصندوق العربي للطاقة، بدور داعم في توسيع أنشطة تفاعل الموظفين في مكتبي

وتتعزيز رفاه الموظفين من خلال مبادرات للصحة والعافية تشمل ورشاً صحية، وفعاليات لركوب الدراجات، ودعماً في التدريب الشخصي، وجلسات توعوية حول أنماط الحياة والصحة والتغذية. وتتكامل هذه المبادرات مع برامج الثقافة المؤسسية ضمن “مبادرة ازدهار”، بما يعزز تفاعل الموظفين ويدعم ترسيخ بيئة عمل صحية وشاملة.

الرياض والبحرين. وشملت هذه الأنشطة الاحتفالات الثقافية، ولقاءات الموظفين، ومبادرات الرفاه، والفعاليات الموجهة للعائلات، والأنشطة المرتبطة بالقيم، بما عزز التعاون وروح المجتمع داخل الصندوق. ويرتبط هذا الدور بهدف البرنامج في دعم ثقافة العمل، وتعزيز رفاه الموظفين، وترسيخ القيم المشتركة للمؤسسة.

وتؤدي الحملات الداخلية ومبادرات تفاعل الموظفين دوراً في تعزيز الوعي بالاستدامة والسلوك الأخلاقي داخل الصندوق، من خلال تشجيع السلوكيات المسؤولة وترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة والرعاية البيئية على مستوى المؤسسة.

ومنذ إنطلاقه في عام 2023، يشكّل “برنامج ازدهار” منصة داخلية يستند إليها الصندوق في تعزيز ثقافة بيئة العمل، ودعم هدفه في الحفاظ على مكانته كجهة عمل مفضلة.

وتتحدد بنية البرنامج انطلاقاً من هدف واضح هو “تتطور معاً”، ويتوزع هذا الهدف على ثلاثة محاور رئيسية: الغاية، والرعاية، والثقافة. ولكل محور من هذه المحاور ركيزتان أساسيتان:

الغاية	الرعاية	الثقافة
• الإستراتيجية • الأثر	• الرفاه • التطور المهني	• التفاعل • التنوع والشمول
يربط محور الغاية بين رؤية الصندوق الاستراتيجية ورسالته وقيمه، وبين الدور الذي يضطلع به كل موظف في تحقيق أهداف الصندوق. ويُبرز هذا المحور التزام الصندوق بدعم رفاه الموظفين ومساندة رحلتهم المهنية، إلى جانب الاهتمام الحقيقي برضاهم العام وسعادتهم وتطورهم المتكامل داخل المؤسسة. كما يؤكد حرص الصندوق على تحقيق رضا الموظفين على المستويين المهني والشخصي، باعتباره مكافأة يستحقونها نظراً لما يقدمه رفاههم وتطورهم المهني من إسهام كبير في نجاحات الصندوق الجماعية.	ينطلق محور الرعاية من ارتباط رفاه الموظفين وتطورهم المهني بالنجاحات الجماعية للصندوق. ومن هذا المنطلق، يعكس هذا المحور التزام الصندوق بدعم رفاه الموظفين ومساندة رحلتهم المهنية، إلى جانب الاهتمام الحقيقي برضاهم العام وسعادتهم وتطورهم المتكامل داخل المؤسسة. كما يؤكد حرص الصندوق على تحقيق رضا الموظفين على المستويين المهني والشخصي، باعتباره مكافأة يستحقونها نظراً لما يقدمه رفاههم وتطورهم المهني من إسهام كبير في نجاحات الصندوق الجماعية.	يرتبط محور الثقافة ببناء بيئة عمل ملهمة، تُحفّز الموظفين وتدعم الأداء، مع مراعاة احتياجاتهم المحفزة داخل بيئة العمل. ومن خلال هذه البيئة الإيجابية، يسهم الصندوق العربي للطاقة في تشجيع المشاركة، ورفع الروح المعنوية والإنتاجية ورضا الموظفين. كما يهدف الصندوق إلى ترسيخ بيئة عمل تُسمع فيها جميع الأصوات، ويُنظر فيها إلى التنوع والعدالة والشمول بوصفها عناصر جوهرية في ثقافة العمل، لا مجرد أهداف كمية سطحية، وبما ينسجم مع البيئة التشغيلية للصندوق العربي للطاقة.

تنمية رأس المال البشري

لا تقتصر تنمية رأس المال البشري لدى الصندوق العربي للطاقة على بناء القدرات الفردية، بل تشمل الاستثمار في الكوادر بما يهيئ الجيل القادم من المواهب، ويعزز القدرات القيادية، ويدعم تبادل المعرفة على مستوى المنطقة.

تعزيز التعلم والتطوير

في عام 2025، ربط الصندوق العربي للطاقة تعزيز التعلم والتطوير بأولوياته المؤسسية طويلة الأجل، من خلال توسيع نهجه في تنمية رأس المال البشري وضمان امتلاك كوادره للمهارات المتوافقة مع هذه الأولويات. وشمل هذا التوسع تعزيز برامج القيادة والكفاءات عالية الإمكانات، ودعم انتقال المواهب على المستوى الإقليمي، إلى جانب تطوير مبادرات التعلم المستمر وفق نموذج التعلم والتطوير 10-20-70. ومن خلال هذه المبادرات، يواصل الصندوق ترسيخ ثقافة قائمة على الأداء.

برنامج LEAD

في عام 2025، ترجم الصندوق العربي للطاقة تركيزه على الجاهزية القيادية والتخطيط للتعاقب الوظيفي بإطلاق برنامج LEAD، الموجّه إلى كبار الموظفين من ذوي الإمكانات العالية. ويقوم البرنامج على رحلة تطوير منظمة تهیئ المشاركين لتولي أدوار قيادية مستقبلية، وتشمل تدريباً تنفيذياً موجهاً يُقدّم بالشراكة مع المعهد الدولي لتطوير الإدارة في سنغافورة (IMD Business School in Singapore). وضّعت الدفعة الأولى من البرنامج 13 مشاركاً، جرى تحديدهم من خلال عملية التخطيط للتعاقب الوظيفي لدى الصندوق.

الملاح الرئيسية	متطلبات الأهلية	عدد المشاركين
• مسار متخصص في القيادة الاستراتيجية • اختيار المشاركين بناءً على التقييم • ارتباط مباشر بإطار التعاقب الوظيفي • تجربة تعليمية تمتد لعشرة أيام في المعهد الدولي لتطوير الإدارة في سنغافورة	• سجل أداء قوي • اختيار المرشحين وفق المؤشرات المعتمدة في إطار التعاقب الوظيفي، بما يشمل التقييم السيکومتري، ومستوى الأداء، وتوصيات الإدارة	13

برنامج STEP المخصص للكفاءات عالية الإمكانات

يمثّل برنامج STEP المخصص للكفاءات عالية الإمكانات مساراً مخصصاً لتطوير الموظفين الناشئين من ذوي الإمكانات العالية، من خلال تسريع بناء قدراتهم القيادية عبر نهج تعلّم مدمج. ويجمع البرنامج بين الجلسات المباشرة، ووحدات التطوير المنظمة، والتدريب القيادي الدولي الذي يُنفذ بالتعاون مع المعهد الدولي لتطوير الإدارة في لوزان (IMD Lausanne). وقد انطلقت الدفعة الأولى في نوفمبر 2025 بمشاركة 14 موظفاً موزعين على دفعتين، على أن تبدأ الدفعة التالية في مارس 2026.

الملاح الرئيسية	متطلبات الأهلية	عدد المشاركين
• جلسات مباشرة عبر الإنترنت • مسار تعلّم مدمج يمتد على ثمانية أسابيع، ويتضمن جلسات مباشرة عبر الإنترنت • مسار تعلّم مدمج يمتد على ثمانية أسابيع • تجربة تطوير قيادي لمدة عشرة أيام في المعهد الدولي لتطوير الإدارة في لوزان • تقييم ختامي ومراجعة لاستكمال رحلة التعلم	• اختيار المرشحين وفق المؤشرات المعتمدة في إطار التعاقب الوظيفي، بما يشمل التقييم السيکومتري، ومستوى الأداء، وتوصيات الإدارة • يصبح الالتحاق إلزامياً بعد اختيار المرشح	14 مشاركاً، موزعين بالتساوي على دفعتين، بواقع 7 مشاركين في كل دفعة.

برنامج الإعارة

في إطار ربط التطور المهني بتبادل المعرفة على مستوى الدول الأعضاء، أطلق الصندوق العربي للطاقة في عام 2025 برنامج الإعارة، الذي يتيح لموظفين مختارين خوض مهام مؤقتة لدى مؤسسات شريكة في الدول الأعضاء. ويعزز البرنامج التواصل مع الشركاء الإقليميين، إلى جانب دوره في دعم التطور المهني وتبادل المعرفة. وقد انطلقت الدورة الأولى من البرنامج في عام 2025 بمشاركة سبعة موظفين، على أن يُنفذ البرنامج مرة كل عامين.

الملاح الرئيسية	متطلبات الأهلية	عدد المشاركين
• مهام مؤقتة لدى جهات شريكة • ترتيبات لوجستية مصاحبة وتهيئة منظمة للمشاركين • استقلال البرنامج عن ترتيبات التعهيد	• ألا تقل مدة خدمة الموظف عن سنة واحدة • أن يكون مستوى الأداء مستوفياً للتوقعات • أن تكون المهمة ضمن نطاق الدول الأعضاء التي يركز عليها البرنامج، وهي: المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، وليبيا، وقطر، وسوريا، ومصر • الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي للخدمات المشتركة والرئيس التنفيذي	7

برنامج تطوير الخريجين +50

يمثل برنامج تطوير الخريجين +50 مساراً عملياً لدعم المواهب في بداية مسارها المهني من الدول الأعضاء في الصندوق العربي للطاقة، من خلال إتاحة تجربة مهنية مباشرة وفرص للتطوير المهني للخريجين الجدد. وفي عام 2025، أكملت الدفعة الأولى من البرنامج، ومدته ستة أشهر، رحلتها بنجاح، وضّمت 12 خريجاً تم اختيارهم من مختلف الدول الأعضاء. وأقيم حفل تخريج هذه الدفعة ضمن احتفالات الصندوق بمرور 50 عاماً على بدء عملياته، على أن تبدأ الدفعة التالية من البرنامج في عام 2026.

الملاح الرئيسية	متطلبات الأهلية	عدد المشاركين
• برنامج مدفوع بدوام كامل يمتد لستة أشهر • مسارات تدريبية تشمل: تمويل الشركات، والحوكمة، وإدارة المخاطر، والاستثمارات، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، والاستراتيجية، والاتصالات، والمالية والمحاسبة • تدريب حضوري في الرياض • مكوثات تطوير مهني تشمل خطط تطوير، ومراجعات في منتصف البرنامج، ومقابلات تدريبية، وإعداداً للمسار المهني	• استهداف الخريجين الجدد • اختيار المشاركين من خلال مراحل التقديم والتقييم والاختيار • التركيز على مرشحين من الدول الأعضاء، وهي: المملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، وليبيا، وقطر، وسوريا، ومصر	12

التعلم المستمر

تسترشد مبادرات التعلم المستمر في الصندوق العربي للطاقة بنموذج التعلم والتطوير 10-20-70، الذي يوازن بين التعلم من خلال التجربة، وتبادل المعرفة، والتدريب الرسمي. وانطلاقاً من هذا النهج، يشجع الصندوق موظفيه على مختلف مستوياتهم على مواصلة التعلم من خلال برامج التطوير المهني، والتدريب القيادي، ومنصات التعلم الإلكتروني.

إجمالي ساعات التدريب المقدمة

اتسمت أنشطة التدريب في عام 2025 بتنوعها، إذ شملت البرامج المهنية والفنية، وتطوير القيادات، والتدريب على الامتثال، والمؤتمرات، وورش العمل. وبلغ إجمالي ساعات التدريب المقدمة على مستوى الصندوق العربي للطاقة 4,013 ساعة. وتفاوتت ساعات التدريب بين فئات الموظفين تبعاً لاختلاف طبيعة الأدوار واحتياجات العمل، مع استمرار إتاحة فرص التدريب بصورة شاملة ومنصفة.

متوسط ساعات التدريب المقدمة لكل موظف بحسب الجنس			
السنة	الإناث	الذكور	الإجمالي
2023	11	6	7
2024	133	51	65
2025	34	37	36

متوسط ساعات التدريب المقدمة لكل موظف بحسب المستوى الوظيفي			
السنة	الموظفون غير الإداريين	الإدارة الوسطى	الإدارة العليا
2023	5	23 ¹	1
2024	33	35	65
2025	28	67	34

ملاحظة: يعمل جميع الموظفين بدوام كامل وبموجب عقود محددة المدة. وبلغ متوسط ساعات التدريب لدفعة برنامج تطوير الخريجين +50 لعام 2024/2025 نحو 234 ساعة تدريبية لكل متدرب.

1. تمت إعادة عرض البيانات لوجود اختلافات مقارنةً بالإفصاح السابق.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء

خط الاستواء (EP) إحدى الحالات التي يتجسد فيها هذا الالتزام عملياً، إذ تُدرج تقييمات الأثر عادة ضمن عملية الائتمان لتحديد الآثار السلبية المحتملة على المجتمعات والحد منها.

وسيواصل الصندوق العربي للطاقة مراجعة منهجيته في إدارة وقياس الآثار المرتبطة بأنشطته، لضمان اتساقها المستمر مع أولويات التنمية في الدول الأعضاء وتوقعات أصحاب المصلحة.

ينعكس تفويض الصندوق العربي للطاقة في دعم تطوير منظومات الطاقة الإقليمية وتعزيز أمنها من خلال مشاركته الواسعة في مشاريع تسهم في التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء. ولمزيد من التفاصيل حول منهجية الصندوق في تقييم آثار أنشطته التمويلية، يمكن الرجوع إلى قسمي "التمويل الأخضر" والاعتبارات الخاصة بالقطاعات و"تقييم الأثر على مستوى المؤسسة" ضمن هذا التقرير.

وتُعد القروض المشتركة التي يشارك فيها الصندوق إلى جانب جهات موقعة على مبادئ

تحسين إدارة الأداء

تقوم إدارة الأداء في الصندوق العربي للطاقة على إطار منظم تشرف عليه إدارة رأس المال البشري، بما يربط الأهداف الفردية للموظفين بالأولويات الاستراتيجية للصندوق وقيمه. وضمن هذا الإطار، يُتوقع من الموظفين القيام بدور فاعل في إدارة مسار تطورهم.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، شكّلت مراجعات الأداء الرسمية قناة منتظمة للحوار حول أداء الموظفين وتطورهم، إذ شملت جميع الموظفين بواقع مرتين سنوياً. ومن خلال هذا الحوار المنظم، يجري تحديد الأهداف، وتقييم الأداء، وتوضيح احتياجات التعلم والتطوير للفترة التالية.

وتبدأ عملية قياس الأداء من مستوى المؤسسة، حيث تُحدد مؤشرات الأداء الرئيسية ضمن منهجية بطاقة الأداء المتوازن، قبل أن تُنقل عبر الإدارات

وصولاً إلى مستوى الموظفين. ومن خلال هذا التسلسل، يدعم الإطار تعزيز الشفافية والمساءلة والاتساق على مستوى الصندوق.

ومع اكتمال تطبيق النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة في عام 2025، عزز الصندوق عملية إدارة الأداء من خلال إتاحة وصول مركزي إلى بيانات الموظفين. كما مكّن هذا النظام المديرين من الاطلاع على الأداء ومتابعته وتقييمه بصورة فورية.

ويمثل دمج عمليات إدارة الأداء والتدريب ضمن منصة واحدة أساساً لدعم قدر أكبر من الشفافية والكفاءة التشغيلية واتخاذ القرارات القائمة على البيانات. كما تنتقل بيانات الأداء مباشرة إلى نظام إدارة التعلم، بما يحقق المواءمة بين تطوير الموظفين وبناء القدرات والأولويات المؤسسية للصندوق.



المشتريات المسؤولة وسلسلة القيمة المحلية

تتجاوز ممارسات المشتريات لدى الصندوق العربي للطاقة بُعدها التشغيلي، إذ تشكّل أداة داعمة للحوكمة الرشيدة، وتسهم في التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى الإقليمي. وترجم هذه المنهجية من خلال إدماج المتطلبات الأخلاقية في وثائق المشتريات والتعاقد، بما في ذلك طلبات تقديم العروض والاتفاقيات التعاقدية، التي تتضمن أحكاماً واضحة بشأن تضارب المصالح وحماية المعلومات السرية. وبموجب هذه المتطلبات، يلتزم مقدمو العروض بالإفصاح عن أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح، فيما قد يؤدي إساءة استخدام المعلومات السرية أو المملوكة إلى الاستبعاد أو إنهاء الترتيبات التعاقدية.

ويشترط الصندوق على الموردين توقيع إقرار مكافحة الفساد وتضارب المصالح، بما يؤكد عدم تقديم أي مدفوعات غير مشروعة أو منافع غير ملائمة للحصول على عقود. ويقر الموردون بموجب هذا الإقرار بالتزامهم بالأنظمة والمعايير الأخلاقية المعمول بها. وخلال فترة التقرير، لم تُسجل أي

حالات مؤكدة جرى فيها إنهاء عقود مع شركاء أعمال أو عدم تجديدها بسبب مخالفات مرتبطة بالفساد.

كما تدعم إدارة المشتريات التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال إعطاء الأولوية للموردين المحليين في الدول التي يعمل فيها الصندوق، متى كان ذلك مناسباً ومتوافقاً مع إجراءات المشتريات المعتمدة. ومن خلال هذا النهج، تسهم ممارسات المشتريات في دعم سلاسل القيمة المحلية، وتوليد فرص العمل، وتطوير قدرات الأسواق المحلية.

وتُدمج اعتبارات الحوكمة في عمليات تأهيل الموردين وتقييمهم لدى الصندوق، من خلال معايير تشمل أخلاقيات الأعمال والامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها. وضمن هذا المسار، يتعين على الموردين إثبات مواءمتهم مع المتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة في الدول التي يعمل فيها الصندوق، بما في ذلك أنظمة العمل والأنظمة التجارية.

حصة الموردين المحليين من الإنفاق على المشتريات

السنة	المملكة العربية السعودية*	مملكة البحرين
2023	71%	48%
2024	64%	64%
2025	58%	90%

*تشمل البيانات المجمع السكني الذي جرى بيعه في عام 2024؛ وبالنظر إلى أن جميع الموردين المرتبطين بالمجمع كانوا من الموردين المحليين، فقد أسهم ذلك في ارتفاع حصة الإنفاق على المشتريات لدى الموردين المحليين في عام 2023. وتتأثر الاستعانة بالموردين المحليين بطبيعة الخدمة المطلوبة، ولذلك قد تختلف النسبة من عام إلى آخر. ويستند اختيار الموردين إلى تقييم فني ومالي، مع دعوة الموردين المحليين للمشاركة في عمليات المشتريات متى كان ذلك مناسباً.

المسؤولية المجتمعية للشركات

يشكّل دعم التعليم والبحث والتطوير المهني أحد محاور المسؤولية المجتمعية للشركات لدى الصندوق العربي للطاقة، وقد واصل الصندوق خلال عام 2025 توجيه مساهماته وشراكاته في هذا الاتجاه.

وتُنفذ هذه المبادرات بالتعاون مع مؤسسات تعليمية وبحثية، وتسترشد بسياسة التبرعات والراعايات المعتمدة لدى الصندوق.

ولا تُنفذ هذه المساهمات بمعزل عن منظومة الحوكمة الداخلية، إذ تخضع للمراجعة والموافقة وفق الآليات المعتمدة، لضمان اتساقها مع قيم الصندوق وأولوياته الاستراتيجية. وبذلك تظل هذه المبادرات جزءاً من التزام الصندوق الأوسع بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

تتمحور أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات لدى الصندوق حول دعم تطوير المعرفة وتنمية المواهب في قطاع الطاقة. ويتحقق ذلك من خلال شراكات مع مؤسسات تعليمية وجهات بحثية وجمعيات مهنية، بما يتيح لهذه المبادرات تحقيق عدد من الآثار الإيجابية غير المباشرة، من بينها:

- دعم تطوير كوادر مهنية مؤهلة في قطاع الطاقة
- تشجيع البحث المستقل وتبادل المعرفة حول أسواق الطاقة العالمية
- تعزيز الحوار بين المؤسسات الأكاديمية والباحثين وأصحاب المصلحة في القطاع
- دعم النقاشات البحثية ونقاشات السياسات المرتبطة بالقضايا الاقتصادية وقضايا الطاقة

ويبرز إعداد الكفاءات المؤهلة للعمل في قطاع الطاقة بوصفه أحد المحاور الرئيسية لمبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات لدى الصندوق العربي للطاقة. وقد ترجم الصندوق هذا التوجه من خلال مواصلة شراكته الممتدة مع معهد الطاقة (سابقاً المعهد التقني السعودي لخدمة البترول) في الدمام بالمملكة العربية السعودية، وهو مؤسسة تعليمية فنية تُعنى بتأهيل الشباب لمسارات مهنية في قطاع الطاقة عبر برامج تدريبية وتعليمية عملية ومتخصصة. وخلال الفترة من 2021 إلى 2025، قدّم الصندوق عدة مساهمات إلى معهد الطاقة، شملت تبرعاً بقيمة 133 ألف دولار أمريكي في مارس 2025.

وتُترجم مساهمات الصندوق في تمكين معهد الطاقة من تقديم برامج متخصصة تزود الطلاب بمهارات مرتبطة باحتياجات قطاع الطاقة، بما يساهم في تطوير القوى العاملة وتعزيز منظومة الطاقة المحلية. وتعكس هذه الشراكة هدف الصندوق في دعم التعليم والتدريب المهني للشباب الراغبين في بناء مسارات مهنية في قطاع الطاقة. ومع استمرار تطور القطاع، تبقى مواءمة البرامج التدريبية مع احتياجاته الناشئة أولوية مستمرة.

ويمتد دعم الصندوق للمعرفة والبحث في قطاع الطاقة من خلال تفاعل أوسع مع مؤسسات أكاديمية وبحثية محلية ودولية، بما يعزز التعاون البحثي وتبادل المعرفة في القطاع. وفي عام 2025، قدّم الصندوق مساهمة بقيمة 40 ألف دولار أمريكي للجمعية الاقتصادية السعودية في الرياض، دعماً لدورها في تعزيز البحث الاقتصادي والحوار الأكاديمي والنقاشات المرتبطة بالسياسات الداعمة للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

كما واصل الصندوق تعاونه مع معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) في المملكة المتحدة، وهو مؤسسة بحثية رائدة تُعنى بأسواق الطاقة العالمية وتطورات السياسات، من خلال مساهمة بلغت 20 ألف دولار أمريكي. وتساهم هذه المبادرات في دعم المجتمعات المحلية من خلال تعزيز التعليم، وبناء القدرات البحثية، وإتاحة فرص التطوير المهني، ولم تُحدد أي آثار سلبية جوهرية مرتبطة بها.

وفي المنامة بمملكة البحرين، شملت مساهمات الصندوق تقديم 8 آلاف دولار أمريكي إلى جمعية خدمة القرآن الكريم، وهي مؤسسة خيرية تدعم الأنشطة الدينية والمجتمعية.

الاستثمار في المجتمع		
السنة	إجمالي الاستثمار المجتمعي (بالدولار الأمريكي)	المساهمات الرئيسية
2023	273,384	-
2024	161,613	-
2025	201,613	شملت مساهمات الصندوق معهد الطاقة في الدمام، ومعهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) في المملكة المتحدة، والجمعية الاقتصادية السعودية في الرياض، وجمعية خدمة القرآن الكريم في المنامة بمملكة البحرين.



استثمار مسؤول في قطاع الطاقة



الخدمات المصرفية
والاستثمار على
نحو مسؤول

الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول

المواضيع الجوهرية

- انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون
- التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدّته
- الإقراض والاستثمار المسؤول



تُعد الشراكات التي تجمع الصندوق العربي للطاقة بشركات ومشاريع توظف تقنيات داعمة لكفاءة الطاقة مدخلاً رئيسياً لدوره في تطوير منظومات طاقة أكثر كفاءة ومرونة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمتد هذا الدور إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى تطوير قطاعات الطاقة الجديدة في المنطقة.



انبعاثات الغازات الدفيئة

يعتمد الصندوق العربي للطاقة نهج التحكم التشغيلي في قياس انبعاثات الغازات الدفيئة والإفصاح عنها على مستوى عملياته، وذلك ضمن النطاقين 1 و2 ووفقاً لبروتوكول الغازات الدفيئة.

وتستند موثوقية بيانات الانبعاثات إلى مسار مستمر لمراجعة عملية الحصر وتحسين دقته، يعمل من خلاله الصندوق على رفع جودة البيانات وتطوير منهجيات الاحتساب بمرور الوقت. ولضمان بقاء بيانات الانبعاثات المعلنة متسقة وقابلة للمقارنة وملائمة، اعتمد الصندوق، وفقاً لبروتوكول الغازات الدفيئة، سياسة لإعادة احتساب خط الأساس. وتُنفّذ هذه السياسة متى ترتب على تغيرات هيكلية جوهرية، أو تحديثات في منهجيات الاحتساب، أو تحسينات في جودة البيانات، تغير بنسبة 5% أو أكثر في انبعاثات سنة الأساس.

وباعتباره أحدث عام تتوافر عنه بيانات كاملة وموثوقة على مستوى عمليات الصندوق، تم اعتماد عام 2024 سنة أساس جديدة لاحتساب انبعاثات الغازات الدفيئة والإفصاح عنها. واستناداً إلى سياسة إعادة احتساب خط الأساس المعتمدة وفق بروتوكول الغازات الدفيئة، أُعيد خلال فترة التقرير عرض انبعاثات النطاق 2 لعام 2024 بهدف تعزيز دقة البيانات¹. ولضمان أن يظل خط أساس عام 2024 متسقاً وممثلاً لنطاق عمليات الصندوق، استُبعدت بأثر رجعي الانبعاثات المرتبطة بمكتب الخبر والمجمع السكني، بعد التخرج منهما خلال عام 2024، ولن تُدرج هذه الانبعاثات ضمن خط الأساس مستقبلاً.

لم يشهد النطاق التشغيلي للصندوق تغييراً جوهرياً خلال فترة التقرير، إذ استمرت العمليات من موقعي العمل نفسيهما، مع بقاء مستويات مكافئ الدوام الكامل عند مستويات قريبة. وفي هذا السياق، ظلت انبعاثات النطاقين 1 و2 معاً مستقرة على أساس سنوي، بما يعكس استمرارية العمليات؛ فقد بلغ إجماليها 369 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025، مقارنة بـ 368 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2024.

بلغت انبعاثات النطاق 1 لدى الصندوق 47 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025، بما يمثل 13% من الانبعاثات التشغيلية للغازات الدفيئة. وتشمل هذه الانبعاثات المباشرة مصادر الغازات الدفيئة التي يسيطر عليها الصندوق، وفي مقدمتها الانبعاثات الناتجة عن الاحتراق المتحرك، أي استخدام الوقود، إضافة إلى الانبعاثات المتسربة الناتجة عن تسربات غير مقصودة لمواد التبريد في المواقع النشطة.

وشكّلت انبعاثات النطاق 2 الحصة الأكبر من الانبعاثات التشغيلية للغازات الدفيئة لدى الصندوق في عام 2025، إذ بلغت 321 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بما يمثل 87% من الإجمالي.

⁽¹⁾ أُعيد عرض انبعاثات النطاق 2 لعام 2024 لتصبح 321 طناً بدلاً من 206 أطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وذلك في أعقاب تغيير منهجية حساب استهلاك الكهرباء في المقر الرئيسي بالرياض من التقدير القائم على الإنفاق إلى الاستهلاك المقاس فعلياً عبر الفواتير الخدمية. ونتيجة لذلك، أُعيد عرض إجمالي انبعاثات النطاقين 1 و2 لعام 2024 من 253 إلى 368 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (+45%)، وكثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من 2.32 إلى 3.38 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف بدوام كامل، وكثافة استهلاك الطاقة من 11.97 إلى 18.33 جيجا جول لكل موظف بدوام كامل. تؤثر إعادة العرض هذه على خط الأساس المقارن لعام 2024، وبالتالي على أي تغييرات على أساس سنوي سبق الإفصاح عنها واحتسابها استناداً إلى الأرقام الأصلية لعام 2024.

انبعاثات الغازات الدفيئة

انبعاثات الغازات الدفيئة (طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون)		
	2024	2025
النطاق 1	47.20	47.36
النطاق 2 (بحسب الموقع)	320.64	321.30
النطاق 2 (بحسب السوق)	320.73	321.30
إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للنطاقين 1 و2	367.93	368.66

ملاحظة: جرى احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة بالاستناد إلى منهجيات ومصادر بيانات معترف بها دولياً. واحتُسبت انبعاثات النطاق 1 الناتجة عن الاحتراق المتحرك، أي استخدام الوقود، باستخدام عوامل التحويل الحكومية في المملكة المتحدة لإعداد تقارير الغازات الدفيئة للشركات (UK DESNZ, 2025) استناداً إلى التقرير التقييمي الخامس لإمكانية الاحترار العالمي (GWP) الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC AR5). كما احتُسبت الانبعاثات المتسربة ضمن النطاق 1، والمرتبطة بالتسرب غير المقصود أو غير المنتظم لمواد التبريد، باستخدام قاعدة بيانات مواد التبريد ذات إمكانية الاحترار العالمي المرتفعة الصادرة عن مجلس موارد الهواء في كاليفورنيا لعام 2024، استناداً إلى التقرير التقييمي الخامس لإمكانية الاحترار العالمي (GWP) الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC AR5). أما انبعاثات النطاق 2 الناتجة عن الكهرباء المشتراة، فاحتُسبت باستخدام عوامل متوسط الشبكة ومزيج الكهرباء المتبقي الخاصة بكل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، والصادرة عن Carbon Data Intelligence، حيثما توافرت، وذلك وفق النهج المستند إلى الموقع والنهج المستند إلى السوق، على التوالي. ويغطي حصر انبعاثات النطاقين 1 و2 غازات الدفيئة السبعة المشمولة ببروتوكول كيوتو، حيثما ينطبق ذلك على عمليات الصندوق العربي للطاقة وقطاعه.

كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة (طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف بدوام كامل)		
	2024	2025
كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة للنطاقين 1 و2	3.38	3.35

الطاقة

استهلاك الطاقة (جيجا جول)		
	2024	2025
استهلاك الوقود (بنزين)	26.64	28.91
استهلاك الكهرباء	1,971*	1,981
إجمالي استهلاك الطاقة المباشرة	26.64	28.91
إجمالي استهلاك الطاقة غير المباشرة	1,971*	1,981
إجمالي استهلاك الطاقة	1,998*	2,010

ملاحظة: يتم تحويل استهلاك الوقود من اللترات إلى غيغا جول باستخدام القيمة الحرارية الصافية (NCV) الصادرة عن وزارة أمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفية في المملكة المتحدة. وتمثل NCV القيمة الحرارية الفعلية في ظروف الاستخدام الواقعية (مثل وسائل النقل). ويتمشى هذا النهج مع بروتوكول غازات الدفيئة، الذي يوصي باستخدام NCV في البلدان خارج كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ملاحظة: تم إعادة احتساب لاستهلاك الكهرباء لعام 2024 من 1,278 جيجا جول إلى 1,971 جيجا جول، وذلك عقب إدراج بيانات استهلاك أكثر تفصيلاً للمقر الرئيسي بالرياض (انظر الى الملاحظة المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة).

كثافة استهلاك الطاقة (جيجا جول لكل موظف بدوام كامل)		
	2024	2025
إجمالي كثافة استهلاك الطاقة	18.33*	18.27

مجموعة أدوات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ

يشكّل بناء فهم أساسي للانكشافات والاتجاهات الرئيسية أول استخدام عملي لمجموعة الأدوات التي أنجزها الصندوق العربي للطاقة في عام 2025 بشأن مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ. وقد أُعدت هذه المجموعة لدعم البحث والتحليل الداخلي للاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخية في قطاع الطاقة. ومن المقرر تعميمها خلال عام 2026 على قطاعات الأعمال، بما يدعم بناء سجل بيانات متسق ويوفر رؤى أعمق تساهم في تطوير نهج الصندوق في مجال الاستدامة.

وتستند مجموعة الأدوات إلى إطار تحليلي منظم يضم مكونين رئيسيين: تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتحليل المناخ. ويركز تقييم مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على الموضوعات ذات الأهمية المالية في كل قطاع يعمل فيه العميل، بالاستناد إلى إطار عمل الأهمية النسبية الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB). ويغطي هذا التقييم محاور البيئة، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري، ونموذج الأعمال والابتكار، والقيادة والحوكمة، بما يضمن أخذ القضايا الأكثر صلة بقرارات كل قطاع في الاعتبار.

ولضمان بقاء تقييم المخاطر مركزاً على أبرز المخاطر والفرص القطاعية، تربط مجموعة الأدوات بين موضوعات الأهمية المالية المحددة وفق إطار مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) وبين طبيعة البيانات المتاحة عن العميل. ففي الحالات التي تتيح تواصلاً مباشراً مع العملاء، تُستخدم مؤشرات مجلس معايير محاسبة الاستدامة الخاصة بكل قطاع لقياس كيفية إدارة العملاء للموضوعات ذات الأهمية المالية. وحين تحد طبيعة المعاملة من إمكانية التواصل المباشر، يعتمد التقييم على مجموعة من مؤشرات إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة العامة، المستندة إلى معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، مع التركيز على الحوكمة، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وممارسات أصحاب المصلحة. ولا تُطبق هذه المؤشرات العامة بصورة مستقلة عن إطار الأهمية النسبية، بل تُستخدم فقط

للموضوعات التي يحددها مجلس معايير محاسبة الاستدامة باعتبارها ذات أهمية مالية لقطاع العميل، بما يدعم تحليلاً متسقاً على مستوى المحفظة.

ولا تقتصر مجموعة الأدوات على تقييم مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بل تضم مكوناً مخصصاً لتقييم مخاطر المناخ، بما يشمل المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ ومخاطر التحول:

- التعرض لمخاطر المناخ: يقيّم هذا البعد مصادر الانكشاف لدى العميل من خلال المخاطر المادية ومخاطر التحول. وتشمل المخاطر المادية الآثار المحتملة للأحداث المناخية الحادة، مثل الفيضانات والعواصف، إلى جانب التغيرات الزمنية المرتبطة بالتحولات طويلة الأجل في أنماط المناخ. أما مخاطر التحول، فتتمثل في الضغوط المالية التي قد تنشأ عن تغير السياسات والتقنيات وديناميكيات السوق والاعتبارات المرتبطة بالسمعة، في ظل توجه الاقتصاد العالمي نحو عمليات أقل كثافة كربونية.
- إدارة مخاطر المناخ: ينتقل هذا البعد من تحديد الانكشاف إلى تقييم كيفية تعامل العملاء مع مخاطر المناخ، من خلال هياكل الحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي، وممارسات إدارة المخاطر، واستخدام المؤشرات والأهداف ذات الصلة.

ويُبنى تقييم الانكشاف لمخاطر المناخ في مجموعة الأدوات على قراءة مزدوجة تجمع بين المؤشرات الجغرافية والمؤشرات القطاعية، بالاستناد إلى مصادر خارجية معترف بها. فعلى مستوى المخاطر المادية، تعتمد مجموعة الأدوات على بيانات مصنفة بحسب الدول وأنواع المخاطر من مؤشر INFORM لمخاطر تغير المناخ، وهو مؤشر عالمي يجمع بين التوقعات الخاصة بالأخطار المناخية المستقبلية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية. أما مخاطر التحول، فتُقيّم من خلال رؤية مصممة بحسب القطاع والنشاط، استناداً إلى منهجيات طوّرت ضمن برنامج العمل المصرفي التابع لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما يوفر خرائط حرارية ورؤى قائمة على

السيناريوهات حول مدى تأثير القطاعات الحساسة مناخياً في ظل التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وتُترجم المجموعة هذه التحليلات إلى مخرجات واضحة، من خلال تعيين درجة لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ودرجة لمخاطر المناخ، يجري دمجهما بعد ذلك في درجة نهائية لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخ. ويقوم تقييم مخاطر المناخ، قبل الوصول إلى هذه الدرجة، على مسارين متكاملين: تحديد مدى تعرض العميل للمخاطر بحسب القطاع والجغرافيا، وتقييم قدرته على إدارة هذه المخاطر وفق معيار IFRS S2 الخاص بالإفصاحات المتعلقة

بالمناخ. ويشمل ذلك الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمؤشرات والأهداف، بالاستناد إلى البيانات المالية وبيانات الاستدامة المتاحة، بما في ذلك مدة المعاملة، والانكشاف القطاعي والجغرافي، وإفصاحات الانبعاثات، وممارسات الحوكمة. ولا يقتصر التقييم على قراءة آنية للمخاطر، بل ينظر في الآفاق الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة، مسترشداً بسيناريوهات مناخية مستخدمة على نطاق واسع، تجمع بين مسارات تركّز الغازات الدفيئة ومسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تظهر في السيناريوهات المستخدمة ضمن أدوات مثل مؤشر INFORM لمخاطر تغير المناخ.



التمويل الأخضر والاعتبارات القطاعية

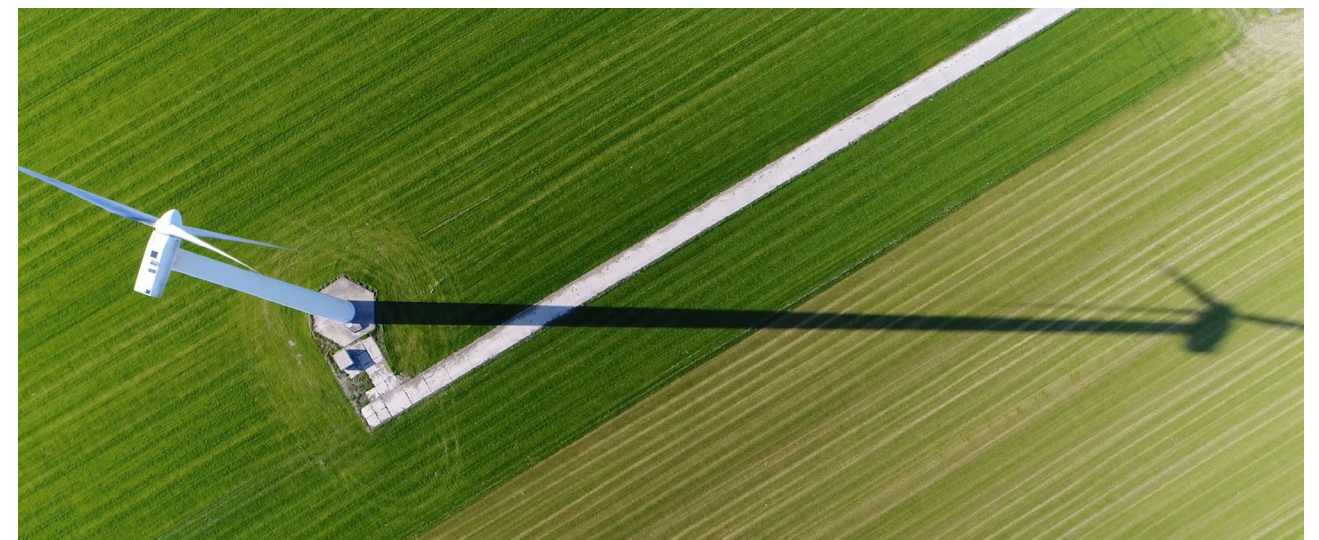
يمثل إطار التمويل الأخضر محور هذا القسم، في حين يُعرض تقييم الأثر على مستوى المؤسسة في القسم المخصص له ضمن هذا التقرير. ويأتي هذا الفصل بين المسارين في سياق التزام الصندوق العربي للطاقة بتطوير نهجه في قياس وإدارة أثر أنشطة الإقراض والاستثمار ضمن استراتيجية الاستدامة. وقد راجع الصندوق مؤشرات الأثر المعتمدة لديه، بما يوضح نطاق القياس من إطار التمويل الأخضر إلى تقييم أوسع للأثر على مستوى المؤسسة.

التمويل الأخضر

يستند تصنيف الأصول الخضراء لدى الصندوق العربي للطاقة إلى إطار منضبط لا تُدرج بموجبه ضمن الأصول الخضراء إلا الأصول المعولة من خلال إطار التمويل الأخضر، بما يعزز الاتساق مع أفضل الممارسات الدولية. وفي هذا الإطار، يواصل الصندوق توسيع أنشطة التمويل الأخضر عبر إصدارات السندات الخضراء والطروحات الخضراء الخاصة، وذلك بموجب إطار التمويل الأخضر الذي نُشر في عام 2023 توسعةً لإطار السندات الخضراء. ويحدد الإطار معايير الأهلية ومتطلبات الإفصاح المرتبطة باستخدام المتحصلات، ويتمشى مع مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، ومبادئ القروض الخضراء الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA)، كما يوسع نطاق الفئات الخضراء المؤهلة. وقد أصدرت موديز رأي طرف ثان بشأن الإطار، ومنحته درجة (SQ2)، أي "جيد جداً".

أكد الصندوق حضوره في أسواق التمويل الأخضر من خلال إصدارين رئيسيين، أولهما سند أخضر بقيمة 750 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات في سبتمبر 2021، تبعه إصدار ثانٍ بالقيمة ذاتها في أبريل 2024. وتوجّه متحصلات هذه الإصدارات لدعم مجموعة من المشاريع، بما في ذلك مشاريع الاقتصاد الدائري ومصادر الطاقة المتجددة. ولتعزيز الشفافية حول أثر هذه الأنشطة، ينشر الصندوق تقريراً مستقلاً للتمويل الأخضر يفصح من خلاله عن المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحققة.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن تخصيص المتحصلات ومنهجيات الاحتساب من خلال الرجوع إلى تقرير التمويل الأخضر لعام 2025 الصادر عن الصندوق العربي للطاقة.



مشاريع التمويل الأخضر ومنافعها البيئية والاجتماعية والاقتصادية:

الاقتصاد الدائري

من خلال قيادته في عام 2025 لجولة استثمارية من الفئة "أ": بقيمة 26.3 مليون دولار أمريكي في شركة تجدد، عزز الصندوق العربي للطاقة دعمه لسلاسل قيمة الاقتصاد الدائري. وتعمل تجدد، وهي منصة مقرها مصر، على تحويل زيوت المخلفات إلى مدخلات للوقود الحيوي ووقود الطيران المستدام (SAF). ويدعم هذا الاستثمار توسع منصة الشركة القائمة على التقنية في عمليات الجمع والتتبع، بما يسهم في تحسين توافر المواد الأولية لسوق الوقود الحيوي العالمي.

الطاقة الشمسية

تتمثل أهمية مشروع الطاقة الشمسية في جمعه بين قدرة واسعة النطاق لتوليد الطاقة وتخزينها، بما يدعم استقرار الشبكة ويسهم في تعزيز أمن الطاقة. وقد دعم الصندوق العربي للطاقة تطوير هذا المشروع في مصر، وهو مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 1 جيجاواط، مدمج مع أنظمة تخزين طاقة البطاريات (BESS).

طاقة الرياح

شارك الصندوق أيضاً في تمويل مشروع السويس لطاقة الرياح بقدرة 1.1 جيجاواط، وهو أحد أكبر مشاريع طاقة الرياح البرية في المنطقة. ويقع المشروع في ممر خليج السويس المعروف بسرعات الرياح العالية، ويسهم في تعزيز قدرة توليد الكهرباء وأمن الطاقة.

الاعتبارات القطاعية

تعكس الاعتبارات الخاصة بالقطاعات نهج الصندوق العربي للطاقة الحثيف في إدارة المخاطر ضمن أنشطة التمويل والتقييم الداخلي، إذ تُخضع بعض القطاعات والأنشطة الأعلى مخاطر داخل قطاع الطاقة لمستوى إضافي من الدراسة والمراجعة، تشمل:

- الطاقة العاملة بالفحم: لا يمتلك الصندوق أي أصول مرتبطة بالفحم، ولا يمول مشاريع مرتبطة بالفحم، بما في ذلك الفحم النظيف.
- الرمال النفطية: لا يمتلك الصندوق أي أصول مرتبطة بالرمال النفطية، ولا يمول مشاريع مرتبطة بها.
- التكسير الهيدروليكي: يطبق الصندوق نهجاً حثيفاً ومعززاً في التقييم عند النظر في المشاريع المرتبطة بالتكسير الهيدروليكي، مع مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالسلامة واللوائح، بما في ذلك الامتثال للأنظمة واللوائح ذات الصلة.
- التنقيب عن النفط في القطب الشمالي: لا يمتلك الصندوق أي أصول في منطقة القطب الشمالي، ولا يمول مشاريع داخل هذه المنطقة.
- الطاقة النووية: يكون أي تمويل لمشاريع الطاقة النووية خاضعاً ومشروطاً بالالتزام بأعلى معايير السلامة الدولية.
- أنشطة التعدين: يطبق الصندوق نهجاً حثيفاً ومعززاً في التقييم عند النظر في المشاريع المرتبطة بالتعدين، مع مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالسلامة والتنظيمية، بما في ذلك الامتثال للأنظمة واللوائح ذات الصلة.

إفصاحات متوافقة مع المعايير



الملحق:
الفهارس

08

الملحق: إشراك أصحاب المصلحة

يوضح الجدول التالي فئات أصحاب المصلحة الرئيسية لدى الصندوق العربي للطاقة، وقنوات التفاعل المختلفة المعتمدة للتواصل معهم.

التفاعل المباشر		التفاعل غير المباشر	
الاجتماعات	الاستبيانات ونماذج الاستقصاء	الموقع الإلكتروني والبيانات الصحفية والتقارير العامة	السياسات ومدونة الأخلاقيات والسلوك المهني
أصحاب المصلحة الداخليين			
الموظفون	✓	✓	✓
الإدارة التنفيذية	✓	✓	✓
مجلس الإدارة	✓		✓
أصحاب المصلحة الخارجيين			
المساهمون	✓	✓	
العملاء	✓	✓	
شركات المحفظة	✓	✓	
شركاء الاستثمار	✓	✓	
المستثمرون والمقرضون	✓	✓	
المجتمعات		✓	
الموردون	✓	✓	

الفهارس

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)

بيان الاستخدام

قام الصندوق العربي للطاقة بالإفصاح وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير عن الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025.

استخدام معيار المبادرة العالمية للتقارير 1

معايير المبادرة العالمية للتقارير 1: الأساسيات لعام 2021

معايير قطاعات المبادرة العالمية لإعداد التقارير المطبقة:

لا ينطبق

المبادرة العالمية للتقارير 2: الإفصاحات العامة المؤسسة وممارسات إعداد التقارير

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية للتقارير
	عن الصندوق العربي للطاقة	التفاصيل المؤسسية	2-1
حول هذا التقرير - نطاق التقرير	كيانات مُتضمّنة في تقرير الاستدامة للمنظمة		2-2
حول هذا التقرير - نطاق التقرير	الفترة المشمولة بالتقرير، والوتيرة، ونقطة الاتصال		2-3
حيثما ينطبق في التقرير	إعادة صياغة المعلومات		2-4
حول هذا التقرير - التحقق من البيانات	التحقق الخارجي		2-5

المبادرة العالمية للتقارير 2: الإفصاحات العامة
الأنشطة والعاملون

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية للتقارير
		عن الصندوق العربي للطاقة - خدماتنا	2-6 الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى
		الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	2-7 الموظفون
		الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	2-8 العمال غير الموظفين

المبادرة العالمية للتقارير 2: الإفصاحات العامة
الحوكمة

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية للتقارير
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات	2-9 هيكل الحوكمة وتكوينه
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات	2-10 ترشيح واختيار أعلى هيئة إدارة
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات	2-11 رئيس أعلى هيئة إدارة
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - حوكمة الاستدامة	2-12 دور أعلى هيئة إدارة في الإشراف على إدارة الآثار

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية للتقارير
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - حوكمة الاستدامة	2-13 تفويض مسؤولية إدارة الآثار
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - حوكمة الاستدامة	2-14 دور أعلى هيئة إدارة في إعداد تقرير الاستدامة
		المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	2-15 تضارب المصالح
		المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	2-16 التواصل حول المخاوف المرجعة
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات - مجلس الإدارة	2-17 المعرفة الجماعية أو العامة لأعلى مركز للحوكمة
		المرونة المالية والحوكمة - حوكمة الشركات - مجلس الإدارة	2-18 تقييم الاداء لأعلى مركز للحوكمة
قيد التطوير للإفصاح عنها مستقبلاً	المعلومات غير متوفرة	سياسات الأجور	2-19
قيد التطوير للإفصاح عنها مستقبلاً	المعلومات غير متوفرة	عملية تحديد الأجور	2-20
لا يُفصح عنها بموجب السياسة الداخلية واعتبارات الحساسية التجارية، نظراً لما قد يترتب على ذلك من أثر على تنافسية الصندوق.	قيود السرية	نسبة إجمالي الأجور السنوية	2-21

المبادرة العالمية للتقارير 2: الإفصاحات العامة الاستراتيجية والسياسات والممارسات

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية للتقارير
	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة كلمة الرئيس التنفيذي	بيان إستراتيجية التنمية المستدامة	2-22
	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة حيثما ينطبق في التقرير	الالتزامات الخاصة بالسياسة	2-23
	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة حيثما ينطبق في التقرير	تضمن الالتزامات الخاصة بسياسة العمل المسؤول	2-24
	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	عمليات معالجة الآثار السلبية	2-25
	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	آليات طلب النصيحة والإعراب عن المخاوف	2-26
	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	الامتثال للقوانين واللوائح	2-27
	عن الصندوق العربي للطاقة - لمحة عن الصندوق	عضوية الجمعيات أو الاتحادات المهنية	2-28

المبادرة العالمية للتقارير 2: الإفصاحات العامة إشراك أصحاب المصلحة

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية للتقارير
	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة	منهج إشراك أصحاب المصلحة	2-29
يلتزم الصندوق العربي للطاقة بالأنظمة واللوائح المعمول بها في دولة المقر، أي المملكة العربية السعودية، حيث لا تجيز الأنظمة اتفاقيات المفاوضة الجماعية.	لا ينطبق	اتفاقات المفاوضة الجماعية	2-30

المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيار المبادرة العالمية للتقارير
	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة	عملية تحديد الموضوعات الجوهرية	3-1
	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة	قائمة الموضوعات الجوهرية	3-2

الموضوع 1: انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 1: انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون المبادرة العالمية للتقارير 102: تغير المناخ 2025

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	لا يتم تقديم هذا الإفصاح حالياً.	خطة التحول للتخفيف من آثار تغير المناخ	102-1
	لا يتم تقديم هذا الإفصاح حالياً.	خطة التكيّف مع تغير المناخ	102-2
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفينة وإزالة الكربون	انبعاثات الغازات الدفينة من النطاق 1	102-5
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفينة وإزالة الكربون	انبعاثات الغازات الدفينة من النطاق 2	102-6
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفينة وإزالة الكربون	كثافة انبعاثات الغازات الدفينة	102-8

الموضوع 1: انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون المبادرة العالمية للتقارير 103: الطاقة 2025

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	لا يتم تقديم هذا الإفصاح حالياً.	سياسات الطاقة والالتزاماتها	103-1
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون	استهلاك الطاقة والتوليد الذاتي داخل المنظمة	103-2
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون	كثافة الطاقة	103-4

الموضوع 2: التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدّته
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة - مجموعة أدوات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 3: الإقراض والاستثمار المسؤول
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معييار المبادرة العالمية للتقارير
	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - التمويل الأخضر والاعتبارات القطاعية	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 4: ممارسات التوظيف والرفاه
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	

الموضوع 4: ممارسات التوظيف والرفاه
المبادرة العالمية للتقارير 405: التنوع وتكافؤ الفرص لعام 2016

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
405-1	تنوع هيئة الإدارة والموظفين	المرونة المالية والحوكمة - مجلس الإدارة الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	

الموضوع 4: ممارسات التوظيف والرفاه
المبادرة العالمية للتقارير 406: عدم التمييز لعام 2016

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
406-1	حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل	

الموضوع 5: تنمية رأس المال البشري
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه / تنمية رأس المال البشري	

الموضوع 5: تنمية رأس المال البشري
المبادرة العالمية للتقارير 401: التوظيف لعام 2016

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
401-1	تعيين الموظفين الجدد ومعدل ترك الموظفين للعمل	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	
401-2	الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تُقدَّم للموظفين المؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	
401-3	إجازة الوالدين	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	

الموضوع 5: تنمية رأس المال البشري
المبادرة العالمية للتقارير 404: التدريب والتعليم لعام 2016

معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
404-1	متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تنمية رأس المال البشري	
404-2	برامج تحسين مهارات الموظفين وبرامج المساعدة على الانتقال	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تنمية رأس المال البشري	
404-3	النسبة المئوية للموظفين الذين يخضعون لمراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تنمية رأس المال البشري	

الموضوع 6: التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء	

الموضوع 6: التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء
المبادرة العالمية للتقارير 203: التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة لعام 2016

معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
203-1	استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأثر على مستوى المؤسسة / تطوير القطاعات الجديدة الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - التمويل الأخضر والاعتبارات القطاعية	

203-2	التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة الهامة	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأثر على مستوى المؤسسة / تطوير القطاعات الجديدة الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - التمويل الأخضر والاعتبارات القطاعية	
-------	--	--	--

الموضوع 6: التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء
المبادرة العالمية للتقارير 204: ممارسات الشراء لعام 2016

معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	ملاحظات
204-1	نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء - المشتريات المسؤولة وسلسلة القيمة المحلية	

الموضوع 7: حوكمة الشركات
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة -حوكمة الشركات	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 8: أخلاقيات الأعمال والسلوك المهني
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 8: أخلاقيات الأعمال والسلوك المهني
المبادرة العالمية للتقارير 205: مكافحة الفساد لعام 2016

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	العمليات التي تم تقييمها من ناحية المخاطر المتعلقة بالفساد	205-1
	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	وقائع الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة	205-3

الموضوع 8: أخلاقيات الأعمال والسلوك المهني
المبادرة العالمية للتقارير 206: السلوك المناهض للمنافسة لعام 2016أ

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	الإجراءات القانونية حيال السلوك المناهض للمنافسة، ومكافحة الاحتكار وممارسات الاحتكار	206-1

الموضوع 9: إدارة المخاطر النظامية والأزمات
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة - إدارة المخاطر النظامية والأزمات	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 10: الوصول إلى رأس المال
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة - الوصول إلى رأس المال	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 11: البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة - البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات	إدارة الموضوعات الجوهرية	3-3

الموضوع 11: البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات
المبادرة العالمية للتقارير 418: خصوصية العميل لعام 2016

ملاحظات	رقم (أرقام) الصفحة و / أو الجواب المباشر	الإفصاح	معيّار المبادرة العالمية للتقارير
	المرونة المالية والحوكمة - البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات	الشكاوى المؤثّقة المتعلقة بانتهاك خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل	418-1

دليل متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (CBB)

أُعِدَّ الفهرس أدناه وفقاً لدليل قواعد مصرف البحرين المركزي والفصل الخاص بمتطلبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023، والمحدّثة في يناير 2024، وذلك استناداً إلى الملحق 1: مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإرشاداتها.

الممارسات البيئية

معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
E.1	الإشراف البيئي	بيان حول كيفية تعامل الشركة مع تأثيرها البيئي (مثلاً: توضيح ما إذا كانت الإدارة العليا و/أو مجلس الإدارة يناقشون قضايا الاستدامة في اجتماعاتهم أو لديهم لجان مخصصة لذلك).	-	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة حوكمة الاستدامة	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة
		بيان الغرض والمنهج الذي يتبعه مجلس الإدارة / الإدارة العليا تجاه قضايا الاستدامة.			
		السياسات			
		الالتزامات			
		الأهداف والمستهدفات (مثلاً: وصف لكيفية إشراف الإدارة / مجلس الإدارة على التقدم المحرز مقابل الأهداف المتعلقة بالمناخ / الاستدامة).			
E.2	استهلاك الطاقة	المسؤوليات (مثلاً، ما إذا كانت المسؤوليات مفوضة إلى مناصب إدارية؛ موظف / موظفي استدامة مخصصين؛ لجان في مجلس الإدارة، إلخ).	ميغاواط ساعة	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	يتم الإفصاح عن استهلاك الطاقة حالياً بوحدة الجيجا جول.
		الإجراءات المحددة، مثل العمليات والمشروعات والبرامج والمبادرات، وتكرار إبلاغ مجلس الإدارة بأهداف وعمليات المناخ / الاستدامة.			
		إجمالي الطاقة المستهلكة والتوزيع حسب النوع: • الطاقة غير المباشرة المستهلكة في شكل كهرباء أو تدفئة أو تبريد (أي إجمالي الطاقة المشتراة). • الطاقة المباشرة المستهلكة، مصنفة حسب المصادر المتجددة وغير المتجددة.			
		المعايير، والأساليب، والافتراضات، وأدوات الحساب المستخدمة.	-	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	

معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
E.3	كثافة استهلاك الطاقة	إجمالي الطاقة المستهلكة خلال العام مقسومًا على عامل القياس المختار (مثلًا: المبيعات، الإيرادات، إلخ).	ميغاواط ساعة لكل موظف بدوام كامل	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	يتم الإفصاح عن كثافة الطاقة حاليًا بوحدة الجيجا جول لكل موظف بدوام كامل
		المعايير، والأساليب، والافتراضات، وأدوات الحساب المستخدمة.	-	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	
E.4	مزيج الطاقة	نسبة الطاقة المستخدمة حسب المصدر كجزء من إجمالي استهلاك الطاقة.	نسبة مئوية	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	جميع مصادر الطاقة المستخدمة غير متجددة.
		نسبة الطاقة المتجددة وغير المتجددة المستخدمة كجزء من إجمالي استهلاك الطاقة.		الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	
E.5	انبعاثات الغازات الدفيئة	إجمالي الانبعاثات المطلقة حسب النطاق: • النطاق 1 • النطاق 2 • النطاق 3	معادل ثاني أكسيد الكربون	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	يقتصر الإفصاح على انبعاثات النطاقين 1 و2.
		المعايير، والأساليب، والافتراضات، وأدوات الحساب المستخدمة.	-	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	
E.6	كثافة الانبعاثات	إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة السنوية خلال العام مقسومًا على عامل القياس المحدد	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون / الموظف بدوام كامل، طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون / الأصول تحت الإدارة	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	يتم الإفصاح عن كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة بصيغة طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف بدوام كامل
		المعايير، والأساليب، والافتراضات، وأدوات الحساب المستخدمة.	-	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة	
E.7	التخفيف من مخاطر تغيّر المناخ	كيفية قيام الشركة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ (بما في ذلك المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية)	-	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة	
				الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول – مجموعة أدوات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ	
E.8	استخدام المياه	قيمة الاستثمار السنوي في القضايا المرتبطة بالمناخ (بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي) - مثل الأبحاث وابتكار المنتجات	دولار أمريكي	المعلومات غير متاحة نظرًا لمحدودية انطباق المؤشر.	
		إجمالي كمية المياه المستهلكة سنويًا من قبل المؤسسة	متر مكعب	المعلومات غير متاحة	لا يتم الإفصاح عن استخدام المياه، إذ تم تقييمه كموضوع غير جوهري بالنسبة لعمليات الصندوق العربي للطاقة.
		إجمالي كمية المياه المسحوبة سنويًا من قبل المؤسسة			

معرف المؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
E.9	توليد النفايات	الوزن الإجمالي للنفايات المنتجة (بالأطنان المترية)، مع تصنيف مفصل حسب نوع النفايات (خطرة وغير خطرة)	طن	المعلومات غير متاحة	لا يتم الإفصاح عن النفايات الناتجة، إذ تم تقييم هذا المؤشر باعتباره غير جوهري بالنسبة لعمليات الصندوق العربي للطاقة.
		وصف طريقة التخلص من النفايات في الشركة وصف ممارسات الشركة في الإدارة المستدامة للنفايات (مثل مبادرات إعادة التدوير واستراتيجيات تقليل النفايات)	-		
		المعايير، والأساليب، والافتراضات، وأدوات الحساب المستخدمة.	-		
E.10	مستهدفات الانبعاثات	بيان حول كيفية تعامل الشركة مع إجمالي انبعاثاتها	-	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة	الخدمات المصرفية والاستثمار على نحو مسؤول - انبعاثات الغازات الدفيئة
		بيان حول نهج مجلس الإدارة / الإدارة تجاه إجمالي الانبعاثات، بما في ذلك ما إذا كانت خاضعة لأي لوائح وسياسات على مستوى الدولة أو الإقليم أو القطاع.			
		السياسات			
		الالتزامات			
		الأهداف والمستهدفات (مثل وصف كيفية إشراف الإدارة / مجلس الإدارة على التقدم المحرز مقابل الأهداف المتعلقة بالمناخ والاستدامة)			
		المسؤوليات (مثل ما إذا كانت المسؤوليات مفوضة إلى مناصب على مستوى الإدارة؛ أو وجود مسؤول / مسؤولي استدامة مخصصين؛ أو لجان تابعة لمجلس الإدارة، إلخ)			
		الإجراءات المحددة، مثل العمليات والمشاريع والبرامج والمبادرات، وتكرار إبلاغ مجلس الإدارة بأهداف الانبعاثات والعمليات ذات الصلة			

الممارسات الاجتماعية

معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
S.1	إجمالي عدد الموظفين حسب الجنس والفئة العمرية ونوع التوظيف	إجمالي عدد الموظفين العاملين حالياً في المؤسسة، وتركيبته القوى العاملة وفقاً لما يلي: • حسب الجنس، كنسبة مئوية من إجمالي عدد الموظفين • بحسب الفئة العمرية، وفق فئات أعمار الموظفين المعتمدة في معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (أ) أقل من 30 عاماً، (ب) من 30 إلى 50 عاماً، و(ج) أكثر من 50 عاماً، كنسبة مئوية من إجمالي عدد الموظفين • حسب النوع التوظيف (مثل دوام كامل، دوام جزئي، متدرب، إلخ)، كنسبة مئوية من إجمالي عدد الموظفين.	قيمة و%	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	
S.2	عمالة الأطفال والعمل القسري	بيان حول كيفية تعامل الشركة مع حظر عمالة الأطفال و/أو العمل القسري بيان حول نهج مجلس الإدارة/الإدارة، بما في ذلك ما إذا كانت خاضعة لأي لوائح وسياسات على مستوى الدولة أو الإقليم أو القطاع السياسات الالتزامات الأهداف والمستهدفات المسؤوليات الإجراءات المحددة، مثل العمليات والمشاريع والبرامج والمبادرات، وتكرار إبلاغ مجلس الإدارة بأي مسائل تتعلق بعمالة الأطفال و/أو العمل القسري المرتبطة بالشركة	-	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	
S.3	معدل دوران الموظفين	معدل دوران الموظفين السنوي الإجمالي (سواء طوعي أو غير طوعي) للموظفين بدوام كامل خلال فترة التقرير، بحسب الفئات التالية: • حسب الجنس • بحسب الفئة العمرية، وفق فئات أعمار الموظفين المعتمدة في معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير: (أ) أقل من 30 عاماً، (ب) من 30 إلى 50 عاماً، و(ج) أكثر من 50 عاماً	%	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - ممارسات التوظيف والرفاه	

معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
S.4	نسبة الأجور بين الجنسين	النسبة الوسيطة لإجمالي التعويضات المقدمة للنساء مقارنةً بإجمالي التعويضات المقدمة للرجال (كنسبة)	نسبة	المعلومات غير متاحة	لا يتم الإفصاح عن نسبة متوسط تعويضات الإناث إلى الذكور حسب فئة الموظفين، نظراً لأن هذا المؤشر لا يعكس بدقة هيكل التعويضات الفعلي لدى الصندوق. ويعمل الصندوق على مراجعة سبل أكثر ملائمة لعرض هذه المعلومات بما يعكس مبدأ العدالة في الأجور بصورة أوضح.
S.5	الصحة والسلامة	إجمالي عدد الإصابات والوفيات خلال السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك سنة التقرير	قيمة	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل
		عدد أيام العمل المفقودة نتيجة إصابات العمل خلال السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك سنة التقرير	قيمة	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل	
		وصف لتدابير الصحة والسلامة المهنية المعتمدة، وآلية تنفيذها ومراقبتها	-	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل	
S.6	عدم التمييز	بيان حول كيفية تعامل المؤسسة مع قضايا التحرش والتمييز	-	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل
		بيان حول نهج مجلس الإدارة/الإدارة، بما في ذلك ما إذا كانت خاضعة لأي لوائح أو سياسات على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القطاعي		الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل	
S.7	التوطين	بيان حول نهج مجلس الإدارة / الإدارة لزيادة التوطين، بما في ذلك ما إذا كان ذلك خاضعاً لأي أنظمة أو سياسات وطنية	-	لا ينطبق	الصندوق العربي للطاقة مُعفى من سياسات التوطين المحلية
		عدد الموظفين المواطنين ونسبتهم من إجمالي القوى العاملة	قيمة و%	لا ينطبق	في مملكة البحرين، بلغت نسبة الموظفين البحرينيين في الصندوق العربي للطاقة 100% في عام 2025.

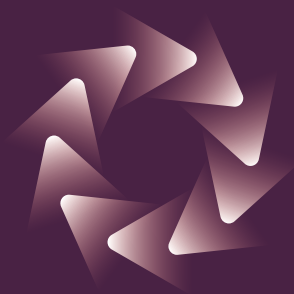
معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
S.8	الاستثمار المجتمعي	قيمة الاستثمارات المجتمعية كنسبة من إيرادات الشركة	%	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء - المسؤولية المجتمعية للشركات	يتم الإفصاح عن المعلومات من خلال إجمالي قيمة الاستثمار المجتمعي.
		مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأثر على مستوى المؤسسة		الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء - المسؤولية المجتمعية للشركات	
S.9	حقوق الإنسان	وصف لنطاق وآثار مبادرات الاستثمار المجتمعي	-	مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأثر على مستوى المؤسسة	بيان حول كيفية تعامل المؤسسة مع قضايا حقوق الإنسان
		بيان حول نهج مجلس الإدارة/الإدارة، بما في ذلك ما إذا كانت خاضعة لأي لوائح أو سياسات على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القطاعي		الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تعزيز الرفاه في بيئة العمل	
		السياسات (وما إذا كانت تشمل أيضاً الموردين والمتعاقدين)	-	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	
		الالتزامات			
		الأهداف والمستهدفات			
S.10	تركيبة / تنوع الإدارة	نسبة الذكور إلى الإناث بحسب الفئات التالية: • الوظائف المبتدئة • الوظائف المتوسطة • المناصب العليا / التنفيذية	%	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - بيئة عمل قائمة على التنوع وتكافؤ الفرص	
		متوسط عدد ساعات التدريب، بحسب الفئات التالية: • بحسب الجنس • بحسب نوع التوظيف (دوام كامل، دوام جزئي، تدريب، إلخ)	%	الأثر الاجتماعي والفرص الاقتصادية - تنمية رأس المال البشري	
S.11	التطوير والتدريب				

حوكمة الشركات

معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
G.1	تركيبة مجلس الإدارة	عدد أعضاء المجلس	-	المرونة المالية والحوكمة -حوكمة الشركات - مجلس الإدارة	
		عدد النساء في مجلس الإدارة ونسبتهن من إجمالي عدد الأعضاء		المرونة المالية والحوكمة -حوكمة الشركات - مجلس الإدارة	
		تركيبة المجلس ولجانه بحسب ما يلي: • تنفيذي أو غير تنفيذي • الاستقلالية • مدة العضوية • طريقة التعيين (معين أو منتخب) • تفاصيل حالات عدم الامتثال للوائح، بالإضافة إلى وصف الإجراءات التصحيحية المتخذة		المرونة المالية والحوكمة -حوكمة الشركات - مجلس الإدارة	
G.2	المفاوضة الجماعية	إجمالي عدد العاملين المشمولين باتفاقيات المفاوضة الجماعية (التقابات) (إن وجدت)	قيمة	لا ينطبق	تستند ممارسات التوظيف في الصندوق العربي للطاقة إلى المعايير والسياسات المعمول بها في مقره الرئيسي بالمملكة العربية السعودية، حيث لا يُسمح بالمفاوضة الجماعية. وفي حين يلتزم فرع البحرين بالقوانين ذات الصلة في مملكة البحرين، فإن إدارة الموارد البشرية في كلا الموقعين تتماشى مع المتطلبات القانونية وسياسة المقر الرئيسي.
		وصف آلية تفاوض الموظفين مع المؤسسة لتحديد شروط العمل (مثل: التعويضات، المزايا، ساعات العمل، الإجازات، معايير الصحة والسلامة المهنية، المبادرات لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، إلخ)	-	لا ينطبق	
G.3	الإبلاغ عن المخالفات	وصف للآليات الداخلية والخارجية لطلب المشورة والإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بنزاهة المؤسسة	-	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال والسلوك المهني	
		وصف للمبادرات التوعوية التي تنفذها المؤسسة		المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	

معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
G.4	خصوصية البيانات	وصف لسياسة حماية خصوصية البيانات في المؤسسة	-	المرونة المالية والحوكمة - خصوصية وأمن المعلومات	
		بيان بالإجراءات المتخذة للامتثال لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية		المرونة المالية والحوكمة - خصوصية وأمن المعلومات	
G.5	ممارسات الإفصاح	ما إذا كانت الشركة تقدم بياناتها المتعلقة بالاستدامة إلى منظمات داعمة للاستدامة مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، والأمم المتحدة، ومشروع الإفصاح عن الكربون (CDP) وغيرها	-	حول هذا التقرير - الأطر المعتمدة في إعداد التقرير	
		ما إذا كانت الشركة تركز على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع أهداف والإفصاح عن التقدم المُحرز		مسيرة الاستدامة في الصندوق العربي للطاقة - تقييم الأثر على مستوى المؤسسة	
		ما إذا كانت الشركة تنشر تقريرًا عن الاستدامة و/أو تدمج بيانات الاستدامة في إفصاحاتها		حول هذا التقرير	
		ما إذا كانت الشركة تفصح لأصحاب المصلحة عن تضارب المصالح، بما في ذلك على الأقل ما يلي: • عضوية مزدوجة في مجالس الإدارة • الملكية المشتركة مع الموردين وأصحاب المصلحة الآخرين • وجود مساهمين مسيطرين • الأطراف ذات العلاقة، وطبيعة العلاقة، والمعاملات، والأرصدة القائمة		المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	
G.6	تضارب المصالح		-		قيّد التطوير للإفصاح عنها مستقبلاً
G.7	مدونة السلوك الخاصة بالموردين	وصف لمدونة السلوك الخاصة بالموردين لدى الشركة	%	المعلومات غير متاحة	قيّد التطوير للإفصاح عنها مستقبلاً
		نسبة الموردين الملتزمين بمدونة السلوك وآلية التقييم المستخدمة للتحقق من الامتثال		المعلومات غير متاحة	

معرف مؤشر الأداء الرئيسي	وصف مؤشر الأداء الرئيسي	المكوّن الرئيسي للإفصاح	الوحدة	القسم	التعليقات
G.8	الربط بين الأجور والأداء	ما إذا كانت الحوافز المالية للإدارة التنفيذية مرتبطة رسميًا بأداء الاستدامة	-	المعلومات غير متاحة	قيد التطوير للإفصاح عنها مستقبلاً
		نسبة تعويضات الإدارة التنفيذية المرتبطة بمؤشرات الأداء الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	%	المعلومات غير متاحة	قيد التطوير للإفصاح عنها مستقبلاً
		وصف للروابط الأخرى (إن وجدت) بين أداء الإدارة التنفيذية وأداء الشركة في الاستدامة	-	المعلومات غير متاحة	قيد التطوير للإفصاح عنها مستقبلاً
G.9	الأخلاقيات ومكافحة الفساد	ما إذا كانت الشركة تتبع سياسة أخلاقيات و/أو سياسة مكافحة الفساد	-	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	
		نسبة القوى العاملة التي قامت بإقرار الامتثال للسياسة بشكل رسمي	%	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	
		وصف لآلية الإقرار والإجراءات المتبعة	-	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	
		بيان بالتزام الشركة تجاه سياسة الأخلاقيات و/أو مكافحة الفساد	-	المرونة المالية والحوكمة - أخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك	
G.10	التأكيد	وصف لآلية إخضاع إفصاحات الاستدامة للتأكيد		حول هذا التقرير - التحقق من البيانات	
		ما إذا كانت إفصاحات الاستدامة الخاصة بالشركة قد خضعت للتحقق أو الاعتماد من طرف ثالث مستقل	-	حول هذا التقرير - التحقق من البيانات	لم يخضع هذا التقرير لتأكيد أو تحقق خارجي.



الصندوق العربي للطاقة

**The Arab
Energy Fund**

A Multilateral Impact Institution